AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: Tel: +251-115- 517 700 Fax: +251-115- 517844 / 5182523
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الثلاثون
28 – 29 يناير 2018
أديس أبابا، إثيوبيا

ASSEMBLY/AU/6(XXX)Rev.1

الأصل: إنجليزي - فرنسي

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا

أولا. مقدمة

1. قُدّم هذا التقرير لمجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي بموجب المادة 7 (ف) من البروتوكول المؤسس لمجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن. يشمل التقرير الفترة من انعقاد الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا يومي 3 و 4 يوليو 2017، حتى انعقاد الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا يومي 28 و 29 يناير 2018. ويغطي الأنشطة التي قام بها مجلس السلم والأمن خلال الفترة قيد الاستعراض ويقدم نظرة عامة عن حالة السلم والأمن في القارة فيما يتعلق بأوضاع النزاعات والأزمات، فضلا عن حالة تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن. علاوة على ذلك، يرفق بهذا التقرير ترد استنتاجات الحلقة الدراسية الخامسة الرفيعة المستوى لمجلس السلم والأمن حول "السلم والأمن في أفريقيا: مساعدة الأعضاء الأفريقيين الجدد في مجلس السلم للأمم المتحدة (A3) في التحضير لمعالجة قضايا السلم والأمن في القارة" المنعقدة يومي 4 و 5 ديسمبر 2017 في ليفينغستون، زامبيا، وذلك لإعتمادها من قبل المؤتمر.
2. يتألف مجلس السلم والأمن من خمسة عشر (15) عضوا لهم حقوق متساوية تماشيا مع المادة 5 (1) من برتوكوله. ويشمل الأعضاء الحاليون في مجلس السلم والأمن الجزائر وبوتسوانا وبوروندي وتشاد والكونغو* ومصر* وكينيا* والنيجر* ونيجيريا* ورواندا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتوجو وأوغندا وزامبيا*[1]. وطبقا للمادة 23 من قواعد إجراءات مجلس السلم والأمن، يتناوب أعضاء مجلس السلم والأمن على رئاسته على أساس شهري وفقا للترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسماء الدول. خلال الفترة قيد الاستعراض، ترأست نيجيريا والجزائر وبوتسوانا وبوروندي وتشاد والكونغو مجلس السلم والأمن من يوليو إلى ديسمبر 2017. وتترأسته مصر هذا الشهر، يناير 2018.
3. تجدر الإشارة إلى أنّ ولاية الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن التي تمتد لسنتين، ستنتهي في 31 مارس 2018. ونظرا لانتهاء ولاية عشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن، سينتخب المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية والثلاثين التي ستنعقد في أديس أبابا يومي 25 و 26 يناير 2018، عشرة أعضاء جدد الذين سيشغلون مقاعدهم في المجلس اعتبارا من 1 أبريل 2018 تماشيا مع ممارسة مجلس السلم والأمن.
4. طوال الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس السم والأمن جهوده لمعالجة أوضاع النزاعات والأزمات، بما في ذلك إيفاد بعثات ميدانية إلى بعض مناطق النزاعات في القارة.

ثانيا. أنشطة مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن

5. خلال الفترة قيد البحث، أبقى مجلس السلم والأمن أوضاع النزاعات والأزمات في القارة قيد نظره، إضافة إلى مختلف القضايا المواضيعية ذات الصلة بتعزيز الأمن والسلم والاستقرار في أفريقيا. عقد مجلس السلم والأمن خمسين (50) اجتماعا خلال الفترة التي يشملها التقرير، شملت الاجتماعات الحالات التالية: بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور (السودان)، غينيا بيساو، ليبيا، مالي/ الساحل، الصومال، وجنوب السودان. كما بحث مجلس السلم والأمن أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

[1] * تشير إلى أعضاء مجلس السلم والأمن الذي تمتد ولايتهم لثلاث سنوات

في دارفور، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة بوكوحرام، ولجنة حوض بحيرة تشاد. بحث مجلس السلم والأمن أيضا تطوير القوة الأفريقية الجاهزة، فضلا عن التعاون بين الاتحاد الأفريقي وترتيبات السلم الإقليمية الفرعية المخصصة، مع تركيز خاص على القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة لدول الساحل الخمسة. بحث مجلس السلم والأمن أيضا تنفيذ بيان اجتماعه الـ455 المنعقد في نيروبي، كينيا في 3 سبتمبر2014، بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا. علاوة على ذلك، تلقى مجلس السلم والأمن إحاطات حول الانتخابات في أفريقيا كل ثلاثة أشهر، فضلا عن إحاطات حول أنشطة الأعضاء الأفريقيين (A3) في مجلس السلم والأمن. علاوة على ذلك، اعتمد مجلس السلم والأمن استنتاجات الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن السلم والأمن في أفريقيا، المنعقدة في ليفينغستون، زامبيا، يومي 4 و 5 ديسمبر 2017.

6. عقد مجلس السلم والأمن أيضا اجتماعات حول قضايا مواضيعية، منها : حرية تنقل الأشخاص، ومسألة تجنيد الأطفال، والاستجابة الإنسانية للضحايا المتضررين من الأنشطة الإرهابية، وحالة الجفاف وآثارها على السلم والأمن في أفريقيا، والعدالة والسلم والمصالحة، ودور المرأة في منع ومكافحة التطرف العنيف في أفريقيا، والصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في أفريقيا، والهجرة والتنمية والأمن في أفريقيا وتهديدات الصحة العامة على السلم والأمن في أفريقيا. تلقى مجلس السلم والأمن إحاطة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن الوضع الإنساني في منطقة الساحل ومن قبل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلم والأمن.

7. في 4 سبتمبر 2017، أطلق مجلس السلم والأمن شهر العفو الأفريقي، عملا بمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec. 645 (XXIX) الصادر عن الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد التي عقدت يومي 3 و4 يوليو 2017 في أديس أبابا، والذي أعلن شهر سبتمبر من كل عام حتى عام 2020 "شهر العفو الأفريقي" للاستسلام وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وخلال نفس الشهر، عقد مجلس السلم والأمن، بموجب المادتين 18 و19 من بروتوكوله، اجتماعا استشاريا مع بعض أجهزة الاتحاد الأفريقي التي تشمل ولاياتها قضايا السلم والأمن في أفريقيا.

8. خلال الفترة التي يشملها التقرير، قام مجلس السلم والأمن ببعثتين ميدانيتين. ثم إيفاد البعثة الميدانية الأولى إلى بلدان حوض بحيرة تشاد من 27 إلى 31 يوليو 2017، حيث زار المجلس ياوندي وماروا في الكاميرون، ونجامينا في تشاد، وديفا ونيامي في النيجر، ومايدوغوري وأبوجا في نيجيريا. وتم إيفاد البعثة الميدانية الثانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من 22 إلى 26 أكتوبر 2017. كان الهدف الرئيسي للبعثتين الميدانيتين هو الاستماع إلى أصحاب المصلحة والحصول على معلومات مباشرة عن الأوضاع في بلدان حوض بحيرة تشاد وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليتمكن المجلس من إيجاد أفضل السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز جهوده في إيجاد الحلول، إضافة إلى تعبئة المساعدة الإنسانية الضرورية، ولا سيما في بلدان حوض بحيرة تشاد حيث تسببت جماعة بوكو حرام الإرهابية في دمار جسيم.

9. عقد مجلس السلم والأمن خلال الفترة قيد الاستعراض اجتماعا وزاريا في 20 سبتمبر 2017 في نيويورك على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. خلال الاجتماع، ناقش مجلس السلم والأمن الوضع في جنوب السودان واعتمد بيانا يهدف إلى مساعدة الأطراف في جنوب السودان على إيجاد حل للصراع في بلدهم. ووفقا للمادة 17 من بروتوكوله، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعا غير رسمي إلي جانب والاجتماع الاستشاري السنوي المشترك الحادي عشر مع مجلس الأمم المتحدة للأمن يومي 7 و 8 سبتمبر 2017 في أديس أبابا على التوالي. وفي وقت لاحق، في 16 و 17 نوفمبر 2017 على التوالي، عقد مجلس السلم والأمن في أديس أبابا خلوته المشتركة الثالثة والاجتماع الاستشاري السنوي المشترك العاشر مع لجنة الاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون السياسية والأمنية. وتمت خلال تلك الاجتماعات مناقشة مسائل السلم والأمن في أفريقيا، فضلا عن

تمويل أنشطة الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن وتعزيز الشراكة في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، عقد مجلس السلم والأمن في 15 يناير 2015 جلسة مشاورات تفاعلية مع جامعة الدول العربية، بهدف تعزيز الحوار حول قضايا السلم والأمن في أفريقيا.

10. نظم مجلس السلم والأمن يومي 4 و 5 ديسمبر 2017 الحلقة الدراسية الخامسة الرفيعة المستوى بشأن "السلم والأمن في أفريقيا: مساعدة الأعضاء الأفريقيين الجدد في مجلس الأمم المتحدة للأمن(A3) في التحضير لمعالجة قضايا السلم والأمن في القارة" في ليفينغستون، زامبيا. وتجدر الإشارة إلى أن الغرض من الحلقة الدراسية هو تعزيز دور الأعضاء الأفريقيين (A3) في مجلس الأمن للأمم المتحدة في تعزيز المواقف الأفريقية الموحّدة من قضايا السلم والأمن المتعلقة بأفريقيا في إطار عملية اتخاذ القرارات من قبل مجلس الأمم المتحدة للأمن والدعوة لها والدفاع عنها.
11. وكجزء من الجهود الرامية إلى تفعيل الهيئات واللجان الفرعية التي أنشأها مجلس السلم والأمن بموجب المادة 8 (5) من بروتوكوله، نظمت لجنة الخبراء خلوتها الأولى من 11 إلى 16 ديسمبر 2017 في موسانزي، رواندا، لتفعيل أنشطتها والاضطلاع ببعض المهام الموكلة إليها من قبل مجلس السلم والأمن. خلال الخلوة، وضعت لجنة الخبراء، بين أنشطة أخرى، البرنامج الإرشادي لأنشطتها السنوية حتى تظل اللجنة نشطة في دعم عمل مجلس السلم والأمن. واعتمد مجلس السلم والأمن في اجتماعه رقم 746 المنعقد في 17 ديسمبر 2018، استنتاجات خلوة لجنة الخبراء.

ثالثا. حالة السلم والأمن في أفريقيا

ألف. أوضاع النزاعات والأزمات

أولا. المحيط الهندي

مدغشقر

12. اتّسم الوضع في مدغشقر خلال الفترة قيد الاستعراض بتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية هامة. على الصعيد السياسي، تم إحراز تقدم في التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها قبل نهاية 2018. وفي هذا الصدد، يجري استكمال إصلاح الإطار الانتخابي الذي بدأ في 2016 وإعداد قائمة أولية للناخبين ومشاريع قوانين العضوية المتعلقة بالنظام الانتخابي العام والاستفتاءات. قامت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالفعل بتعبئة 5،640،791 دولارا أمريكيا من أصل الميزانية الانتخابية المقدرة بـ 12,944,865 دولارا أمريكيا. وكجزء من جهود الاتحاد الأفريقي لدعم مدغشقر نحو تعزيز المكاسب من حيث الاستقرار والمصالحة الوطنية، أوفد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أنتاناناريفو من 20 إلى 23 نوفمبر 2017 الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات المدافع، الوزير السابق، السفير رمطان لعمامرة لإجراء المشاورات مع السلطات وغيرها من أصحاب المصلحة في مدغشقر بخصوص الانتخابات المقبلة. خلال هذه المشاورات، ركّز الممثل السامي بشكل خاص على تعزيز بناء الثقة والحوار بين جميع أصحاب المصلحة بشأن عدد من المسائل ذات الصلة بالعملية الانتخابية والمصالحة الوطنية. وعقب بعثة الاتحاد الأفريقي، تم استئناف الحوار بين الأطراف الفاعلة في مدغشقر بشأن مشاريع النصوص الانتخابية المذكورة أعلاه قبل تقديمها إلى المجلس الوطني.
13. اتسمت الفترة قيد الاستعراض أيضا ببعض التوتر السياسي بشأن اقتراح السلطات تنقيح الدستور، ولا سيما مواده المتعلقة بأهلية الرؤساء السابقين لجمهورية مدغشقر. من جانبها، تطالب المعارضة

باحترام الدستور وتتهم السلطات بالتلاعب والمناورة لتأجيل الانتخابات. وفيما يتعلق بأهلية الرؤساء السابقين للانتخابات الرئاسية المقبلة، أكد وزير العدل في مدغشقر في 9 يناير 2018 بأنّ القرار الصادر في 28 أغسطس 2010 عن محكمة أنتاناناريفو الجنائية ضد السيد مارك رافولومانانا، في سياق عمليات القتل التي حدثت في 7 فبراير 2017، لا يزال ساري المفعول وأنه سيتم إبلاغ رئيس الدولة السابق بالحكم. ومن شأن هذه الإدانة أن تشكّك في أهلية الرئيس السابق رافالومانانا الذي أكد مؤيدوه عزمهم على معارضة أي بطلان للترشح.

14. وعلى الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، استعادت مدغشقر ثقة شركائها الاقتصاديين الثنائيين أو المتعددي الأطراف. غير أنّ هذا التقدم لا يزال هشّا بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي واستمرار انعدام الأمن المرتبطين على وجه الخصوص بسرقة الماشية، ومختلف أنواع الاتجار، ولا سيما الموارد الطبيعية النادرة في البلد.

15. وفي هذا الإطار، ينبغي للمؤتمر حثّ الأطراف الملغاشية على تأييد توافق الآراء من خلال الحوار في تنظيم الانتخابات المقبلة، ولا سيما التوصل مسبقا إلى اتفاق سياسي بغية تهيئة الظروف الملائمة لمناخ سياسي هادئ موات لإجراء انتخابات سلمية وحرة وشفافة وذات مصداقية، تقبل نتائجها من قبل الجميع، ينبغي حثّ السلطات الملغاشية على تأجيل تنقيح الدستور في ظل الظروف الراهنة، وتشجيع المفوضية على إيفاد بعثة إلى مدغشقر قبل الانتخابات وفي أقرب وقت ممكن، وكذلك توفير الخبراء للبلد للمساعدة في صياغة مدونة قواعد حسن السلوك وإجراء عملية انتخابية تتّسم بالمصداقية، ودعوة شركاء مدغشقر إلى تقديم الدعم المالي للعملية الانتخابية، فضلا عن تهنئة رئيس المفوضية على جهوده الرامية إلى دعم مدغشقر وتشجيع ممثله السامي على مواصلة جهوده.

ثانيا. القرن الأفريقي

16. يجدر بالذكر أن العديد من مقررات مؤتمر الاتحاد دعت إلى اتباع نهج كلي في التصدي للتحديات في القرن الأفريقي. ودعا مجلس السلم والأمن في البيان [PSC/AHG/COMM/2.(CCCXCVII)] الصادر عن اجتماعه رقم 397 لرؤساء الدول والحكومات، فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي حول السودان وجنوب السودان إلى دعم جهود الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية من أجل التشجيع على اتباع نهج كلي للتصدي لتحديات السلم والأمن والاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي، بما في ذلك عقد مؤتمر. وفي هذا الصدد، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، برعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى للتنفيذ المعني بالسودان وجنوب السودان، وبالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيغاد)، من 8 إلى 10 أكتوبر 2017 في الخرطوم، السودان، اجتماعا تشاوريا استراتيجيا لتسهيل تبادل الأفكار بشأن التحديات التي طال أمدها والديناميات المتغيرة في القرن الأفريقي، والشروع في إجراء عملية تشاورية تسمح بوضع جدول أعمال مشترك للسلم والأمن الإقليميين في القرن الأفريقي. كان الاجتماع جزء من سلسلة من عمليات المشاورات الاستراتيجية التي ستتوّج بوضع استراتيجية إقليمية للسلم والأمن في القرن الأفريقي تجمع بين مجموعة مختارة من صانعي السياسات والممارسين والخبراء. ويتمثل الهدف الشامل للعملية التشاورية في التوصل إلى فهم مشترك للتحديات القائمة والناشئة التي تواجه المنطقة والملكية المشتركة للمشاكل والاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها بقيادة الاتحاد الأفريقي.

جنوب السودان

17. استمر الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني في **جنوب السودان** في التدهور وترتب على ذلك آثار خطيرة على حياة المواطنين. نتيجة لذلك، اجتمع مجلس السلم والأمن في نيويورك في 20 سبتمبر 2017، وتداول بشأن الوضع في جنوب السودان. جدّد مجلس السلم والأمن اقتناعه بأن الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان يبقى الخيار الوحيد القابل للتطبيق لمعالجة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الراهنة التي تواجه جنوب السودان وتحقيق سلام مستدام. وأثنى المجلس على الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية باعتمادها البيان الصادر عن قمتها الاستثنائية الحادية والثلاثين، فضلا عن البيانات الصادرة عن مجلس وزراء الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية الذين انعقدا يومي 2 و 24 يوليو 2017 على التوالي. وجدد المجلس دعمه للعملية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وعقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي يرى المجلس أنه يمثل الفرصة الوحيدة لجنوب السودان لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وشدد المجلس أيضا على ضرورة تحديث لجنة اللاتحاد الأفريقي المختصة الرفيعة المستوى حول جنوب السودان في منتدى التنشيط الرفيع المستوى. كما حثّ المجلس مفوضية الاتحاد الأفريقي على التعجيل بوضع التدابير الممكنة وتقديمها إلى المجلس بحلول ديسمبر 2017 ضد كل من يواصل عرقلة الجهود الرامية الى استعادة السلم والأمن فى جنوب السودان. وأشار أيضا إلى أنّ الخطوات الرامية إلى تحقيق العدالة ينبغي أن تكون مصحوبة بالسلم والمصالحة والمعافاة، مع مراعاة الصفة التكاملية لهذه العمليات.

18. فيما يتعلق بمبادرة الحوار الوطني التي أطلقها الرئيس سلفا كير ميارديت، يبدو أن الشكوك الأولية بعد إطلاقها في مايو 2017 قد تم التغلب عليها. وواصلت لجنة التوجيه للحوار بذل الجهود لإشراك المجتمعات المحلية وغيرها من المقيمين خارج البلد، ومعظمهم في إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا. رفض الدكتور ريك مشار من الحركة الشعبية لتحرير السودان (من المعارضة) لقاء ممثلي الحوار على أساس أن توقيت الحوار الوطني وهيكله ليسا متزامنين مع إلحاح المسائل المطروحة. وبالمثل، التزم قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان (المعتقلون السياسيون السابقون) بالتحفّظ، واعتبروا أن العملية سابقة لأوانها. وتساءل أصحاب المصلحة المنفيون الآخرون بشأن نية الرئيس كير وجدول أعماله فيما يتعلق بفكرة الحوار في خضم الحرب.

19. أظهر تقييم لعملية تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان أجرته اللجنة المشتركة للرصد والتقييم التي يترأسها الرئيس السابق لبوتسوانا معالي السيد س. فيستوس موجاي، فجوة كبيرة بين الإنجازات المتوقعة والإنجازات الحقيقية للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان بعد أكثر من عامين من تنفيذه. ولم توافق حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، التي شاركت في عملية التقييم، على النتائج وقدمت تقييمها الخاص. وعلى الرغم من الخلافات بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، كان التقييم مفيدا لتحضيرات الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى وقممها واجتماعاتها اللاحقة التي تُوّجت بعقد الدورة الاستثنائية الـ59 لمجلس وزراء الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية التي عقدت في 17 ديسمبر 2017، في أديس أبابا. تجدر الإشارة إلى أن المراحل الأولية لعملية منتدى التنشيط الرفيع المستوى شملت أساسا على مشاورات مع أصحاب المصلحة السودانيين و وتم تلقي تقارير مكتوبة من مجموعة من الجهات الفاعلة من داخل جنوب السودان وخارجه. ونشأت عن مشاورات منتدى التنشيط الرفيع المستوى جملة من المسائل منها الحاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار، وجدول زمني منقح لتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وإعادة هيكلة 32 محافظة جديدة، وإعادة التفاوض بشأن ترتيب تقاسم السلطة.

20. سجلت عملية إنشاء المحكمة المختلطة في جنوب السودان بعض التقدم. وبعد المناقشات في أغسطس 2017 مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي الرئيس السابق ألفا عمر كوناري، انتهت حكومة الوحدة

الوطنية الانتقالية من وضع مشروع مذكرة التفاهم والنظام الأساسي للمحكمة. تم تقديم كل من مذكرة التفاهم والنظام الأساسي إلى مجلس الوزراء من قبل وزارة العدل والشؤون الدستورية في نوفمبر 2017. وحتى 15 ديسمبر، تم إبلاغ مفوضية الاتحاد الأفريقي من قبل وزارة العدل والشؤون الدستورية في جنوب السودان بأنه تمت الموافقة على الوثيقتين من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد في 13 ديسمبر 2017. وتقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع الترتيبات اللازمة للتوقيع المشترك بين المفوضية والحكومة، قبل تقديم مشروع القانون إلى الجمعية الوطنية الانتقالية لاعتماده. حتى وقت وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، لا تزال عملية دمج الملاحظات التي أبداها مجلس الوزراء في مشروع القانون جارية.

21. لا زالت الأوضاع الأمنية في البلد تشكل مصدر قلق كبير. وكان هناك تصعيد للعنف القائم على العشائر والطائفية في منطقة شمال غرب بحر الغزال، وأعالي النيل في الشمال الشرقي، والاستوائية في الجنوب في مايو 2017. وفي أكتوبر 2017، تصاعدت حدة التوتر بين الرئيس سلفا كير ورئيس أركانه السابق الجنرال بول مالونغ أوان، بعد فصل الأخير في مايو 2017. أُطلق سراح الجنرال مالونغ في نوفمبر 2017 من الإقامة الجبرية وتوجه إلى نيروبي، كينيا، حيث أنهى أسابيع من المواجهة السياسية والأمنية. وفي سبتمبر 2017، توصلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى اتفاق بشأن نشر قوة الحماية الإقليمية، وقد بدأت عملية نشر القوات.

22. واصل الرئيس يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، بناء على طلب من الرئيس سلفا كير، تسهيل إعادة توحيد فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولا سيما الجناح الحاكم والمعارضة والمعتقلين السياسيين السابقين. وفي نوفمبر 2017، بذلت أوغندا ومصر جهودا مشتركة لإعادة توحيد مختلف فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان في القاهرة بمصر. وبطلب من الرئيس سيلفا كير، واصل الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي جهودهما لتيسير لم شمل فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان، حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة، والمعتقلون السياسيون من الحركة الشعبية لتحرير السودان، مما أدى إلى التوقيع على إعلان القاهرة في 16 نوفمبر 2017، واتفاق عنتبي في 15 ديسمبر، الذي وفر خارطة طريق لعملية لم شمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على أساس اتفاق أروشا الموقع في يناير 2015.

23. في غضون ذلك، أضافت زيارة الرئيس كير إلى السودان في 31 أكتوبر 2017 زخما إلى الجهود الرامية إلى ضمان السلام وإرساء العلاقات الودية بين البلدين. وفي نوفمبر 2017، زار الرئيس حسن البشير أوغندا، والتزم البلدان ببذل الجهود لتحقيق السلام في جنوب السودان.

24. لا تزال الحالة الإنسانية أيضا تشكل مصدر قلق بالغ نظرا للأثر السلبي الذي يخلفه الصراع الجاري على السكان المدنيين. ولا يزال نحو 2 مليون شخص نازحين داخليا بحلول ديسمبر 2017، مع 2 مليون آخرين في البلدان المجاورة كلاجئين، و 210000 شخص في مخيمات حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولا تزال احتياجات التمويل الإنساني في جنوب السودان مرتفعة، إذ بلغت 1 بليون دولار أمريكي في 2017.

25. واصل الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، فخامة السيد ألفا عمر كوناري، مساعيه الدبلوماسية من أجل تعزيز عملية السلام. وفي الفترة من أغسطس إلى نوفمبر 2017، أجرى الممثل السامي مشاورات في جنوب أفريقيا وتشاد وإثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي إطار المشاورات، دعا الممثل السامي اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان إلى العمل بروح المبادرة، نظرا لأهميته الاستراتيجية لعملية السلام في جنوب السودان. وبناء على ذلك، عقدت اللجنة المخصصة اجتماعها الأول والثاني في 20 نوفمبر 2017، و 18 يناير

2018 على التوالي في أديس أبابا، على مستوى الممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأفريقي. ناقش الاجتماع التطورات في جنوب السودان وبحث السبل التي تستطيع اللجنة من خلالها تعزيز الدعم لعملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية. وفي وقت لاحق، شارك أعضاء اللجنة المختصة الرفيعة المستوى في جلسات إعلامية حول منتدى تنشيط عملية السلام التابعة للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية عقدها رئيس الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية في نوفمبر وديسمبر 2017. وفي يناير 2018. بالإضافة إلى ذلك سافر الممثل السامي إلى جمهورية الكونغو لإجراء المشاورات مع الرئيس دنيس ساسو نغيسو حول الدور الذي يمكن أن تلعبه بلاده في تقديم الدعم لأعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضين في المنفى، الذين فروا من جوبا مع الدكتور رياك ماشار.

26. وعقب عملية مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في جنوب السودان، عُقدت المرحلة الأولى من منتدى التنشيط بقيادة الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية في أديس أبابا من 18 إلى 21 ديسمبر 2017، للتوصل إلى اتفاق لحل الأزمة في جنوب السودان. وفي هذا الاجتماع، ناشد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان اغتنام هذه الفرصة الفريدة التي وفرتها لهم الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية والالتزام، رسميا وبكل صراحة، بإنهاء العنف فورا والتعجيل بالمسيرة نحو السلام والمصالحة. وفي حين بعث توقيع اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتمكين وصول المساعدات الإنسانية في 21 ديسمبر 2017، على الكثير من الأمل لكل من سكان جنوب السودان المكروبين وكذلك المجتمع الدولي، فإن الأطراف في جنوب السودان قد فشلت مرة أخرى في الوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في الاتفاق. ولا يزال هناك المزيد من حالات الوفيات والنزوح نتيجة اندلاع أعمال القتال في أجزاء مختلفة من البلد فور التوقيع على الاتفاق. ونظرا إلى تزايد المخاوف بشأن التزام الأطراف بالاتفاق واستمرار اضطهاد السكان المدنيين، أصدر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة في 12 يناير 2018 بيانا مشتركا يدين انتهاك الاتفاق ويدعو الأطراف في جنوب السودان إلى وقف الأعمال العدائية فورا، والكف عن القيام بعمليات عسكرية أخرى والوفاء الدقيق بالتزاماتها. والأهم من ذلك أنهم أكدوا الرغبة في دعم فرض تدابير تماشيا مع بيان مجلس السلم والأمن الصادر في 20 سبتمبر 2017، إذا استمرت الأطراف في انتهاك الاتفاق.

27. وبناء على ذلك، قد يود المؤتمر توقيع أصحاب المصلحة في جنوب السودان بتاريخ 21 ديسمبر 2017 على اتفاق لوقف القتال وحماية وصول المساعدات الإنسانية. وقد يود المؤتمر أيضا ان يشيد بالهيئة الحكومية المشتركة للتنمية لقيادتها المنتدى الرفيع المستوى للتنشيط، الذي وفر فرصة فريدة لتنفيذ اتفاق حل الأزمة في جنوب السودان، تمشيا مع البيان الصادر عن الاجتماع رقم 720 لمجلس السلم والأمن الذي عقد على المستوى الوزاري في نيويورك في 20 سبتمبر 2017. قد يود المؤتمر أيضا أن يهنئ الهيئة الحكومية الدولية المعنية التنمية ورئيس المفوضية على جهودهما التي أفضت إلى هذا الإنجاز، للتوصل إلى حل دائم للنزاع الذي يدمر جنوب السودان. ويمكن أن يود المؤتمر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الانتهاكات المتكررة للاتفاق من قبل الأطراف، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني الناجم عن الصراع الدائر، ويحثَّ جميع الفصائل المتحاربة على الوقف الفوري للعمليات العسكرية والامتثال الحرفي لالتزاماتها الواردة في الاتفاق الموقع في 21 ديسمبر 2017. وقد يود المؤتمر أيضا الإشادة بممثل الاتحاد الأفريقي السامي لجنوب السودان، السيد ألفا عمر كوناري، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، السيد فيستوس موغاي، الرئيس السابق لبوتسوانا، على جهودهم الجماعية الرامية إلى تنفيذ اتفاق حل النزاع في جنوب السودان. وقد يود المؤتمر أيضا أن يرحب بالجهود المبذولة من قبل الرئيس الأوغندي يوروري موسيفيني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والتي أدت إلى التوصل إلى إعلان القاهرة واتفاق عنتبي الرامي إلى لم شمل الحركة

الشعبية لتحرير السودان. علاوة على ذلك، قد يود المؤتمر أن يهنئ حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على تعاونها الموسعة في إنشاء المحكمة المختلطة في جنوب السودان، ويطلب من المفوضية العمل بالتعاون حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لاستكمال هذه العملية على وجه السرعة. وقد يرغب المؤتمر أيضا في أن يحث على وحدة الهدف لتسوية الوضع في جنوب السودان ويشجع على بذل جهود منسقة بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية والأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية. وقد يود المؤتمر أن يثني على التقارب بين جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان في الجهود الجارية لتحقيق دولتين تعيش كل منهما في سلام مع الأخرى في إطار اتفاق التعاون لعام 2012.

السودان: الوضع في دارفور

28. إن الوضع الأمني في **دارفور** في تحسن مستمر على الرغم من بعض التحديات التي لا تزال قائمة. ووفقا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2363 (2017)، تم إيفاد بعثة تقييم مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى دارفور من 7 إلى 17 نوفمبر 2017 لتقييم التقدم المحرز خلال المرحلة الأولى من إعادة تشكيل وضع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وخلصت البعثة إلى أنه، فيما عدا إنشاء فرقة عمل جبل مرة في قولو، وسط دارفور، سارت المرحلة الأولى من إعادة التشكيل كما هو مخطط له دون أن تعترضها عقبات كبيرة. وقد أُغلقت جميع مواقع الأفرقة الأحد عشر (11) التي كان مقررا إغلاقها قبل الموعد المحدد وتسليمها إلى حكومة السودان. وإضافة إلى ذلك، أعيد ما مجموعه ثلاث كتائب مشاة إلى أوطانها فيما لم تعد كتيبتين مشمولتين بالعملية. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، بلغ العدد الإجمالي لكتائب المشاة 11 كتيبة مقابل 16 في السابق.

29. ولم يكن هناك أي أثر سلبي واضح لانسحاب قوات العملية المختلطة على المجتمعات المحلية التي توجد فيها مواقع القوات. وفي معظم الحالات، تم نشر قوات الأمن التابعة لحكومة السودان، بما في ذلك الشرطة، لتفادي أي فجوة بعد مغادرة قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعلاوة على ذلك، تعاونت حكومة السودان في جميع مجالات إعادة تشكيل وضع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفيما يتعلق بإنشاء قاعدة العمليات المؤقتة في قولو، لم تخصص الحكومة بعد الأرض. ونظرا للتغييرات التي أحدثتها عملية إعادة التشكيل الحالية بخصوص أداء ولاية البعثة، أوصت بعثة التقييم التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عند تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في يوليو 2018، بإعادة النظر في أولويات البعثة لكي تأخذ في الاعتبار الحقائق الناشئة. كما أوصت بتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي للانخراط في جهود إعادة الاعمار والتنمية في دارفور حفاظاً على السلام الوليد.

30. ومع استمرار الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن الوقف الدائم لإطلاق النار بين الحكومة وحركات التمرد في دارفور، تواصل الأطراف الإعلان عن تمديد وقف أعمالهما العدائية من جانب واحد. وفي أكتوبر 2017، مددت الحكومة وقف الأعمال العدائية من جانب واحد حتى 31 ديسمبر 2017 ثم لمدة ستة أشهر أخرى في الآونة الأخيرة. كما قامت حركة تحرير السودان/جناح ميناوي وحركة العدل والمساواة/جناح جبريل بتمديد وقف الأعمال العدائية من جانب واحد لمدة شهرين من 30 نوفمبر 2017 إلى 31 يناير 2018.

31. وفي غضون ذلك، بدأت حكومة السودان برنامجها الخاص بتجميع الأسلحة بتنسيق من نائب الرئيس حسبو محمد عبد الرحمن. وقد تم تنفيذ البرنامج بشكل متزامن في ولايات دارفور الخمس جميعها. ويتمثل أحد المكونات الرئيسية لبرنامج جمع الأسلحة في تشديد الرقابة على الحدود مع البلدان المجاورة لتجنب تسريبها خلال إنجاز البرنامج أو فيما بعد.

32. وفيما يتعلق بمنطقتي ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان/الشمال قد تورطت في أزمة قيادية منذ مارس 2017، مما أدى إلى استبدال رئيسها السابق مالك أغار وتعيين عبد العزيز الحلو رئيسا جديدا في أكتوبر 2017. وتواصلت القيادة الجديدة مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي وأبلغته أن مالك آجار الرئيس السابق وياسر أرمان الأمين العام السابق لم يعدا ضمن قادة الحركة ومفاوضي السلام. وقد يَسّر فريق التنفيذ الرفيع المستوى إجراء مشاورات غير رسمية على الأقل مع ممثلي القيادة الجديدة في أغسطس ونوفمبر 2017 لمناقشة سبل المضي قدما، ويتوخى إجراء مشاورات إضافية بشأن استئناف مفاوضات السلام في المنطقتين.
33. تجدر الإشارة إلى أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت، في 6 أكتوبر 2017، برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان بإعلانها إلغاء الأمرين التنفيذيين لعام 1997 و لعام 2006، مُنهيةً بذلك أكثر من 20 عاما من العقوبات الاقتصادية والتجارية على السودان. غير أن السودان لا يزال مدرجا في قائمة البلدان الموصوفة بأنها ترعى الإرهاب، مما يمنعها من الحصول على المساعدات الأمريكية والتخفيف من عبء الديون الدولية، وكلاهما ضروري لتخفيف عبء الديون على السودان. أشاد الاتحاد الأفريقي برفع العقوبات وحث أيضا على سحب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.
34. وفي الوقت نفسه، لا تزال العملية السياسية العامة في السودان تشهد تطورات إيجابية، حيث واصل النائب الأول للرئيس ورئيس الوزراء، بكري حسن صالح، واللجنة العليا المكلفة بتنفيذ نتائج الحوار، الضغط من أجل مراجعة الدستور التي تعد ضمن النتائج الرئيسية للحوار الوطني. وفي هذا الصدد، بدأت بالفعل عملية التوعية بالانتخابات الوطنية العامة المقرر إجراؤها في عام 2020.
35. وفيما يتعلق بالعلاقات بين السودان وجنوب السودان، اجتمع الرئيسان عمر البشير وسلفا كير في الخرطوم في أوائل نوفمبر 2017 من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد أكدا مجددا التزامهما بتنفيذ مختلف الاتفاقات التي وقعاها في عام 2012، برعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز حسن الجوار وقضايا الحدود والأمن.
36. وفي ضوء ما سبق، قد يود المؤتمر أن يشيد بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور لما أحرزته من تقدم في المرحلة الأولى من عملية إعادة التشكيل، وأن يحثها على ضمان إتمام المرحلة الثانية أيضا في يونيو 2018، تمشيا مع الجدول الزمني المحدد والبلاغات ذات الصلة لمجلس السلم والأمن وقرارات مجلس الأمن. وقد يود المؤتمر أيضا التأكيد على الحاجة إلى أن يعكس الاستعراض المقبل لولاية اليوناميد في مارس 2018 التغييرات على أرض الواقع لضمان مواءمة أولويات البعثة مع الوقائع على الأرض، بما في ذلك الدعم اللازم لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار تمشيا مع توصية بعثة التقييم التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، قد يرغب المؤتمر في تشجيع السودان وجنوب السودان على زيادة تعاونهما من أجل تعزيز حسن الجوار والتصدي لانعدام الأمن على الحدود. وقد يود المؤتمر أيضا أن يدعو إلى التزام جميع الأطراف بصورة أكبر بحل المسائل المتعلقة بمناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان فضلا عن أبيي.

<u>الصومال</u>

37. شهدت الفترة قيد الاستعراض تطورات هامة في المشهد السياسي في **الصومال**، فيما يتعلق ببناء الدولة والعلاقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وعملية مراجعة الدستور والحوار بين ولاية غالمودوغ وحركة "أهل السنة والجماعة" والاستعدادات لانتخابات عام 2020 بموجب الاقتراع العام. وفيما لم يحل الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي عقد في مقديشو في

نوفمبر 2017 لمدة تسعة أيام برئاسة الرئيس الصومالي، التحديات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، إلا أنه ساعد على التوصل إلى اتفاق حول قضايا السلطة وتقاسم الموارد على مدى الأشهر الستة المقبلة. وفي غضون ذلك، اتفق الاجتماع على ست قضايا أساسية وهي: تحسين الأمن في البلد والقضاء على الإرهاب؛ وتعزيز النظام الاتحادي في البلد؛ والتعجيل بمراجعة الدستور في إطار نهج موحد؛ والعملية الانتخابية لعام 2020؛ وتعزيز التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وكذلك مشاريع التنمية والمساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد، خلال الاجتماع، على ضرورة إدماج قوات الأمن في جيش وطني واحد على أساس مساهمة نسبية من الولايات الاتحادية الأعضاء، تمشيا مع هيكل الأمن القومي.

38. وفيما يتعلق بالدستور، لم يتمكن المؤتمر الوطني الدستوري الذي عقد في الفترة من 8 إلى 10 أكتوبر 2017 والذي كان من المفروض أن يطلق رسميا عملية مراجعة الدستور، من التغلب على الاختلافات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. قاطعت الولايات الاتحادية الأعضاء واللجنة المستقلة للمراجعة والتنفيذ ولجنة الرقابة البرلمانية المشتركة هذه العملية بعد سبعة أشهر من الجهود الناجحة التي شملت مشاورات واسعة أجرتها وزارة الشؤون الدستورية مع الولايات الاتحادية الأعضاء. ولم يكن البيان المتضمن 16 بنودا والصادر عن اجتماع كيسمايو المنعقد في أكتوبر 2017 لتعزيز التعاون الإقليمي والموقف المشترك بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، حاسماً بشأن المسائل المتعلقة بالأمن والسياسة والنظام الاتحادي والمصالحة.

39. والواقع أن الاحتكاك السياسي مع حكومة الصومال الاتحادية وفيما بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء يهدد بتقويض التعاون السياسي، مما سيؤدي إلى تفكيك التماسك الوطني للبلد. وظهرت الاحتكاكات مع حكومة الصومال الاتحادية في سلسلة من الحوادث البارزة، بما في ذلك قيام رئيس الوزراء بإقالة وزير الداخلية ووزير إدارة الشؤون الإنسانية والكوارث من عضوية لجنة الطوارئ الوطنية الجديدة في البلد واستقالة وزير الدفاع ورئيس الأركان في أكتوبر 2017، وفصل رئيس قوة الشرطة الصومالية والوكالة الوطنية للاستخبارات والأمن في أكتوبر 2017 وذلك، فيما يُزعم، نتيجة استمرار خلافاتهم التي أثرت سلبا على جهود إصلاح قطاع الأمن والأمن العام. كما أن الأزمة السياسية في غالموغود والجنوب الغربي، بالإضافة إلى الخلافات المستمرة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، تعرقل أيضا الجهود الرامية إلى إنشاء بنية قوية للأمن القومي، فضلا عن خارطة طريق السياسية. ومن شأن هذه الاختلافات أن تعيد إشعال الصراعات العشائرية وقلب المكاسب السياسية التي تحققت حتى الآن.

40. ومن الجدير بالذكر أيضا أن تأثير أزمة الخليج ا يهدد التماسك الوطني للصومال، حيث قرر بعض الولايات الاتحادية الأعضاء معارضة الموقف المحايد لحكومة الصومال الاتحادية. وفي ضوء هذه التوترات السياسية الداخلية، يمثل إنشاء لجنة من قبل مجلس الشيوخ في 23 أكتوبر 2017 لمحاولة نزع فتيل هذه التوترات التي تقوض التماسك الوطني خطوةً في الاتجاه الصحيح.

41. ولا يزال الوضع الأمني في الصومال مصدر قلق بالغ للاتحاد الأفريقي، في ظل نشوء تحديات جديدة خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد أحرزت بعثة الاتحاد الأفريقي في **الصومال** تقدما كبيرا في التصدي للتهديد الذي تشكله حركة الشباب، واستردت حتى الآن نحو 80 في المائة من الأراضي الوطنية. وقد هيّأ ذلك بيئة مواتية لإحراز تقدم سلس في العملية السياسية، سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الدول الاتحادية الأعضاء. ووفقا لاستراتيجيتها للانسحاب، شرعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في نقل بعض المسؤوليات الأمنية الأساسية إلى الجيش الوطني الصومالي، وبدأت التخفيض التدريجي لقواتها. وفي الفترة بين أكتوبر وديسمبر 2017، عاد ما مجموعه 1,000 جندي من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بلدانهم. غير أن بطء وتيرة تفعيل

قوات الأمن الوطني الصومالية أمر يبعث على القلق البالغ لأنه سيؤثر، لا محالة، على الجداول الزمنية لانسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

42. وعلى الرغم من المكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي، لا تزال حركة الشباب تحتفظ بالقدرة على زعزعة الاستقرار في الصومال، كما يتضح ذلك من الهجومين الكبيرين اللذين نفذتهما في مقديشو في أكتوبر 2017. وقد أظهر الهجوم الإرهابي المميت الذي وقع في 14 أكتوبر 2017 وتسبب في مقتل أكثر 500 شخصا وإصابة آخرين، إن حركة الشباب لا تزال قادرة على شن حرب غير متناظرة. وأظهرت الجماعة الإرهابية أيضا في سلسلة من الهجمات الهجومية والعديد من الاغتيالات ضد مسؤولين في حكومة الصومال الاتحادية أنها لاتزال تشكل تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار في الصومال.

43. أتاح مؤتمر الأمن الصومالي ومنتدى الشراكة في الصومال المنعقد يومي 4 و5 ديسمبر في مقديشو الفرصة للمنطقة والاتحاد الأفريقي وجميع الشركاء لإعادة تأكيد دعمهم للجهود الرامية إلى كفالة الأمن والاستقرار في الصومال.

44. ولا يزال الوضع الإنساني في الصومال يشكل مصدر قلق كبير ويتطلب اهتماما مستمرا. فقد أصبح أكثر من مليوني شخص نازح داخل جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك مليون شخص لمدة طويلة إضافة إلى مليون نازح جديد خلال عام 2017. وفي هذا السياق، يعزى السبب في نزوح 874 ألف شخص إلى الجفاف و188 ألفا إلى النزاع الدائر. وعلاوة على ذلك، يحتاج 6.2 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وكان هطول الأمطار في الأشهر الثالثة الأخيرة من عام 2017 أقل من المتوسط وغير منتظم، وذلك لموسم الأمطار الرابع المتسم بالجفاف على التوالي. وفي حين تم توفير التمويل لزيادة الاستجابة للحالات الإنسانية في عام 2017، لا تزال هناك الحاجة إلى تقديم مساعدات واسعة النطاق طوال عام 2018 للحيلولة دون فقدان الأرواح وحماية مصادر الرزق. ومع ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام لبناء القدرة على مواجهة الأزمات ومعالجة الأزمة الإنسانية المزمنة في الصومال، فضلا عن إيجاد حلول دائمة للمجتمعات المحلية التي تعاني من أزمات طال أمدها.

45. قد يرغب المؤتمر في أن يرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في مناهضة مجموعة الشباب الإرهابية، بفضل الجهود المشتركة لبعثة الأميسوم وقوات الأمن الوطنية الصومالية، مع ملاحظة القدرات غير المسبوقة للشباب. وقد يرغب المؤتمر في ان يشجع ا_الأميسوم على العزم والثبات في أداء اختصاصها إلى أن يتم القضاء نهائيا على مجموعة الشباب الإرهابية ويعم الهدوء الصومال. وفي هذا الصدد، قد يود مؤتمر الاتحاد التأكيد على الحاجة الملحة لإعداد الأميسوم بالقدرات الضرورية، بما في ذلك عناصر تمكين القوات ومستلزمات تعزيزها ويؤكد بشدة على الحاجة إلى تزويدها بالتمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به بغية تمكينها من الاضطلاع بصلاحياتها حتى تضطلع باختصاصها على نحو فعال، تمشيا مع استنتاجات الاستعراض المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مايو 2017 وبروح الإطار المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل الشراكة المعززة في مجال السلم والأمن المبرم في 19 أبريل 2017. وقد يرغب مؤتمر الاتحاد أيضا في تجديد التزام الاتحاد الأفريقي ببسط السلم والأمن والاستقرار في الصومال، مع الأخذ في الاعتبار للنظام السياسي والأمني في البلاد والإقليم، منذ نشر الأميسوم في عام 2007 ويؤكد من جديد دعمه التام لسلطة وشعب الصومال، فضلا عن تصميمه على ألا يدخر أيّ جهد نحو تحقيق السلم والأمن والمصالحة في الصومال.

ثالثا. البحيرات الكبرى

جمهورية الكونغو الديمقراطية

46. لا تزال الخلافات المتعلقة بتنفيذ الموقع في 31 ديسمبر 2016، بما في ذلك إنشاء مؤسسات على الوجه المنصوص عليه في الاتفاق، وبناء الثقة، واتخاذ تدابير، خاصة إطلاق سراح السجناء السياسيين، وتاريخ تنظيم الانتخابات، تؤجج التوترات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى الفترة قيد النظر. ناشد مجلس السلم والأمن، في اجتماعه الـ712 المنعقد في 23 أغسطس 2017، جميع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الكونغولية مواصلة العملية المؤسسية لضمان نجاح عملية الانتقال السياسي، فضلا عن تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. كما شدد المجلس على ضرورة تعزيز الدور السياسي للاتحاد الأفريقي فى البحث عن حل للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

47. هكذا، قام رئيس المفوضية، في إطار تنفيذ البيان الصادر عن الاجتماع الـ 712 لمجلس السلم والأمن، بزيارة عمل إلى كينشاسا من 28 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2017، بمرافقة مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية. وخلال زيارته، اجتمع بعدة مسؤولينمنهم الرئيس جوزيف كابيلا كابانج، وأصحاب المصلحة السياسيين والاجتماعيين الكونغوليين الرئيسيين، وعدة جهات فاعلة دولية، بما في ذلك مجموعة السفراء الأفريقيين. وتماشيا مع الدستور واتفاق 31 ديسمبر 2016، شجع بقوة جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين على مواصلة الحوار من أجل التغلب على خلافاتهم وتهيئة بيئة سياسية مواتية لإجراء عملية انتخابية سلمية بتوافق الآراء.

48. في وقت لاحق، قام مجلس السلموالأمن أيضا ببعثة إلى كينشاسا وكانانغا، في مقاطعة كاساي الوسطى، في الفترة من 22 إلى 26 أكتوبر 2017. لتقييم الحالة السياسية في البلد، ولا سيما التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق 31 ديسمبر 2016 والمتعلق بذلك، من أجل تحديد الجهود المبذولة من أجل العملية الانتخابية. كما أجرى مجلس السلم والأمن تقييما للحالة الأمنية والإنسانية في البلد، وتحديدا في كانانغا.. وفي غضون ذلك، شارك رئيس المفوضية في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرصد الإقليمية لاتفاق أديس أبابا الإطاري للسلم والأمن والتعاون من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية والإقليم، والقمة العادية السابعة للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى المنعقد في برازافيل، في 19 أكتوبر 2017. وشارك مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن أيضا في اجتماع وزراء خارجية البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري، في 17 كتوبر 2017، في برازافيل، الكونغو. وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2389 (2017)، الذي جاء بناء على مبادرة مشتركة منA3 ، هو موضع ترحيب لأنه يؤكد من جديد ضرورة احترام التزامات إطار التعاون في منطقة البحيرات الكبرى.

49. أتاحت هذه الاجتماعات المختلفة فرصة للتأكيد على ضرورة قيام الاتحاد الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة والشركاء الآخرين بتجميع جهودهم من أجل تشجيع الأطراف الكونغولية على تأييد الحوار من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في بلدهم والحاجة الماسة إلى تنسيق الجهود الرامية إلى تقديم دعم متماسك وفعال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنظيم الانتخابات وتحقيق الانتقال السلمي.

50. في 5 نوفمبر 2017، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجدول الزمني للانتخابات، وحددت 23 ديسمبر 2018 موعدا لتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والإقليمية معا. وبالرغم من نشر الجدول الزمني للانتخابات، فإن بعضا من العناصر الفاعلة السياسية المعارضة ونشطاء المجتمع المدني لا تزال تدعو إلى مظاهرات في جميع أنحاء البلاد من أجل مغادرة الرئيس جوزيف كابيلا قبل 31 ديسمبر 2017. واتسمت هذه المظاهرات بأعمال العنف، والحوادث والاعتقالات كما هو الحال في كينشاسا، في 30 نوفمبر 2017. وسجلت ذروة العنف والتوتر خلال شهر ديسمبر 2017. وقامت الشرطة الكونغولية بتفريق مسيرة 31 ديسمبر 2017، التي أطلقتها الجماعة الكاثوليكية، لدعوة الرئيس جوزيف كابيلا على الالتزام بالتخلي عن السلطة. وازداد التوتر منذ ذلك الحين فى

البلاد، وقد اثير الجدل حول الوفيات التى تسببت فيها حملة الشرطة. وقد ندد عدد من الزعماء الكاثوليكيين ما وصفوه بالاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة. وطلب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من السلطات الكونغولية إجراء تحقيقات في أحداث 31 ديسمبر 2017. وفي وقت وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، كان هناك توتر بين السلطات ورجال الدين الكاثوليك.

51. أبرز نشر الجدول الزمني للانتخابات التحديات التي لا تزال تواجه اللجنة الانتخابية المستقلة في تسيير العملية الانتخابية برمتها. وتتعلق هذه التحديات بالخدمات اللوجستية والتمويل والأمن ووضع الإطار القانوني للانتخابات في صيغته النهائية. وكانت هذه التحديات أيضا موضوع اجتماعات التشاور التي عقدها ضامنو الاتفاق الإطاري للسلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المنعقدة في أديس أبابا، في 9 نوفمبر 2017، والاجتماع بين مفوض السلام والأمن، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، المنعقد في 22 نوفمبر 2017، بمشاركة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى. وشدد الاجتماعان على ضرورة قيام ضامنو الاتفاق الإطاري ببذل جهودهم الرامية إلى نزع فتيل التوترات السياسية الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للتصدي للتحديات المذكورة أعلاه. وقرر اجتماع الدول الضامنة أن يقوم وزراء الدول الضامنة بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في يناير 2018 لإشراك أصحاب المصلحة الكونغوليين في التنفيذ الكامل لاتفاق 31 ديسمبر 2016.

52. ينبغي التشديد على أن اجتماع 19 سبتمبر 2017 الذي عقد بالتزامن مع الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ينص على إنشاء فريق دولي من الخبراء من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، لدعم اللجنة الانتخابية المستقلة، عن طريق تعبئة الدعم السياسي والفني والمالي واللوجستي اللازم للعملية الانتخابية. وهكذا أرسلت المفوضية خبيرا انتخابيا إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتنسيق أنشطة فريق الخبراء الذي وضعه مختلف الشركاء تحت تصرف اللجنة.

53. تجدر الإشارة إلى أنه يجب إبراز التقدم الملحوظ المحرز في تسجيل الناخبين. وفي وقت وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، لم يبقى سوى مقاطعات كاساي، حيث ينبغي أن ينتهي التسجيل في يناير 2018. بيد أن التحديات اللوجستية والمالية لا تزال بالغة الأهمية. وتعهدت الحكومة الكونغولية، في إطار قانون المالية لعام 2018، بإتاحة الموارد المالية اللازمة، بصرف النظر عن أي مساهمات خارجية محتملة، في إطار خطة جديدة للصرف. وفي سياق وضع الصيغة النهائية للإطار القانوني للانتخابات، اعتمدت الجمعية الوطنية القراءة الأولى لقانون الانتخابات، الذي أحيل بعد ذلك إلى مجلس الشيوخ. إلا أن إدخال قانون الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة وعتبة التمثيل للأحزاب السياسية لم يتم الاتفاق عليه بالإجماع ويشكل مصدرا لجدل جديد داخل الأوساط السياسية.

54. تظل الحالة الأمنية، التي تربط بين القضايا الإنسانية ومراعاة حقوق الإنسان، مصدرا للقلق. ولا تزال الجماعات المسلحة العديدة وغيرها من الميليشيات تشن هجمات ضد مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقواعد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسكان المدنيين. وفي شرق البلد، ولا سيما في كيفو الشمالية، أدى هجوم على قاعدة عسكرية تابعة للبعثة، في مدينة سيموليكي، في 7 ديسمبر 2017، إلى مقتل ما لا يقل عن 15 من حفظة السلام التنزانيين وهناك أشخاص كثيرون مفقودون ومصابون. وعزي الهجوم الى ميليشيات القوات الديمقراطية المتحالفة، وهى جماعة مسلمة مسلحة من أوغندا. وأعرب رئيس المفوضية عن تعاطف الاتحاد الأفريقي مع الحكومة التنزانية وشعبها إزاء المأساة التي أصابتهم.

55.في كاساي، لا يزال الوضع الأمني، وقبل كل شيء، الحالة الإنسانية هشة للغاية، في أعقاب الأحداث المأساوية المتصلة بالاشتباكات التي وقعت بين طائفة كامونا نسابو والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أتاح منتدى السلم والمصالحة والتنمية في منطقة كاساي، الذي عقد في كانانغا في الفترة من 19 إلى 21 سبتمبر 2017، العودة التدريجية للسكان إلى ديارهم، ولكن العديد منهم يعيشون في ظروف سيئة. وتذكر الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في المنطقة نقص التمويل كتحد أمام التنفيذ الفعال للمساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك أفادت اليونيسيف أن ما يقرب من 000 400 طفل في كاساي معرضون لخطر الوفاة بسبب سوء التغذية. ومن ناحية أخرى، وبعد تفشي وباء إيبولا في مايو 2017، تبع ذلك وباء الكوليرا. وومع ذلك فقد أرسل الاتحاد الأفريقى بالفعل خبراء وفنيين ومساعدات مالية قيمتها 100 الف دولار امريكى لدعم السلطات الكونغولية فى مكافحة هذا التفشى الجديد.

56.قد يرحب مؤتمر الاتحاد بالتقدم المحرز في العملية الانتخابية ولا سيما الإعلان في 5 نوفمبر 2017 عن جدول انتخابي جديد يحدد تاريخ 23 ديسمبر 2018 لإجراء الانتخابات الإقليمية والتشريعية والرئاسية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يرغب المؤتمر في حث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التي لديها القدرات اللوجستية اللازمة، على توفيرها بسخاء لجمهورية الكونغو الديمقراطية لنجاح العملية الانتخابية. وقد يرغب المؤتمر في تشجيع الدول الضامنة على جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا، في 24 شباط / فبراير 2013. وفي هذا الصدد، قد يرغب المؤتمر في الترحيب بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2389 (2017)، الذي جاء بناء على مبادرة مشتركة من A3، كما يكرر الحاجة إلى احترام التزامات إطار التعاون في منطقة البحيرات الكبرى. وقد يرغب المؤتمر في تشجيع الاتحاد الأفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية) على العمل معا من أجل تقديم دعم مالي ولوجستي وأمني فعال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعوة الشركاء المهتمين الآخرين إلى تقديم دعم غير مشروط إلى اللجنة. وعلاوة على ذلك، قد يرغب المؤتمر في أن يرسل وفدا من رؤساء الدول والحكومات إلى السلطات الكونغولية لحثها على أن تتخذ، في غضون المواعيد المتفق عليها، التدابير اللازمة المتصلة بالقوانين وتمويل الانتخابات، فضلا عن تعزيز تدابير بناء الثقة ونزع فتيل التوتر السياسي، ولا سيما الإفراج عن السجناء السياسيين، والسماح بحرية التظاهر ووصول المعارضة لوسائط الإعلام الحكومية. وأخيرا، قد يدعو المؤتمر الأطراف الفاعلة في المعارضة ومنظمات المجتمع المدني إلى تجنب أي عمل من شأنه أن يزيد من حدة التوتر في البلد.

جمهورية أفريقيا الوسطى

57.خلال الفترة قيد النظر، ظل الاتحاد الأفريقي نشطا في الجهود الرامية إلى استعادة الأمن والسلم والاستقرار على نحو مستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودخلت المبادرة الأفريقية للسلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع بلدان ومنظمات إقليم وسط أفريقيا، مرحلتها النشطة. وتهدف هذه المبادرة، التي بدأت بناء على طلب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، الأستاذ فوستين أركانج توادیرا، إلى تيسير الحوار بين الجماعات المسلحة والحكومة من أجل إيجاد حل تفاوضي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

58.على أعقاب اعتماد خارطة الطريق في ليبرفيل في 17 يوليو 2017، عقد فريق التيسير اجتماعه الأول في بانغي يومي 11 و 12 سبتمبر 2017، الذي أنشئت خلاله لجنة فنية، تعمل بوصفها الأمانة

العامة؛ وتم أيضا وضع جداول زمنية للأنشطة وميزانية. واتفق كذلك على توسيع عضوية الفريق إلى البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى وعلى قبول المراقبين في مداولات فريق التيسير. وفي يومي 24 و 25 نوفمبر 2017، عقد الفريق جلسته الثانية في بانغي. ونظر هذا الاجتماع أساسا في إعداد النشر الميداني لمجموعة فريق التيسير الخاصة بتبادل الآراء مع الجماعات المسلحة.

59. عُقدت المرحلة الأولى من المناقشات بين الفريق والجماعات المسلحة في الفترة من 27 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2017، بقيادة الممثل الخاص لرئيس المفوضية ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا. وقد مكنت المناقشات أعضاء الفريق من تقديم المبادرة إليهم، و ينقلوا رسالة إليهم من رئيس المفوضية ي تدعو إلى وضع حد للعنف والتقيد بعملية السلم والمصالحة. واستمعت مجموعة فريق التيسير أيضا باهتمام إلى شواغل الجماعات المسلحة. وفي نهاية تلك المرحلة الأولى، قدمت ردود فعل إلى الرئيس توادیرا، والمجتمع الدولي، والقوى النشطة اقتصاديا في الدولة الواقعة في وسط أفريقيا، بهدف الشفافية والشعور بملكية هذه العملية من جانب شعب أفريقيا الوسطى. ومن المقرر القيام بجولة ثانية في فبراير 2018.

60. وفقا للجدول الزمني، يمكن أن تتمثل المرحلة الأخيرة من المبادرة في تنظيم مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول المنطقة في بانغي، بحضور رئيس الاتحاد، لإقرار اتفاق السلام الذي يمكن أن يبرم بين الجماعات المسلحة والحكومة.

61. عقب اجتماعه السابع والسبعين المنعقد في 21 نوفمبر 2017 بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، رحب مجلس السلم والأمن بالدور القيادي للاتحاد الأفريقي في المبادرة. وطلب مجلس السلم والأمن من رئيس المفوضية اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم مساهمة مالية في ميزانية المبادرة الأفريقية ودعم الدور المركزي للاتحاد الأفريقي في تحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

62. عملا بمقرر اجتماع مجلس السلم والأمن fتاريخ 21 نوفمبر 2017، قرر رئيس المفوضية تخصيص 000 200 دولار أمريكي كمساهمة في ميزانية تنفيذ المبادرة. خصصت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالفعل نحو 000 180 دولار أمريكي لإطلاق تنفيذ المبادرة. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت اللجنة الفنية للمبادرة اتفاقية تمويل بمبلغ قدره 000 264 دولار أمريكي مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

63. وفقا لخارطة الطريق، ينبغي ا تشكل التركيز على المبادرة الأفريقية ا كالإطار المرجعي الوحيد لمختلف المبادرات الرامية إلى استعادة السلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا هو ما جعل لسبب في أن الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد في 21 أكتوبر 2017 في ليبرفيل، يقرر تعزيز الفريق بالموافقة على توسيعه ليشمل جميع البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تم قبول كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومجتمع سانت إغيديو ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وفرنسا بصفة مراقب في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، للمشاركة في اجتماعات الفريق بصفة المراقب.

64. على مستوى آخر، رحب مجلس الأمن بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية أكتوبر 2017 في القرار 2387 بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، المعتمد في 15 نوفمبر 2017، قرر المجلس تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تعزيز قدراتها التشغيلية بزيادة قوامها 900 من حفظة السلام لتمكينها من الوفاء على نحو أفضل بولايتها المتمثلة في حماية السكان المدنيين. كما أيد المجلس تماما المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعا جميع الشركاء إلى تقديم الدعم السياسي والمالي لعمل فريق التيسير.

65. على الرغم من انتشار الجماعات المسلحة واستمرار الاشتباكات المسلحة التي تمنع الدولة من ممارسة السلطة الكاملة على كامل الإقليم، يواصل الشركاء الإنمائيون والمؤسسات المالية الدولية دعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام والدفاع والإصلاحات الأمنية. ويتطلب الوضع الهش في جمهورية أفريقيا الوسطى دعم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه.

66. لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه حالة إنسانية خطيرة. وبالإضافة إلى مئات الآلاف من النازحين داخليا، فر مئات الآلاف من اللاجئين إلى البلدان المجاورة، ولا سيما الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، لا تزال البلاد تواجه حالة طوارئ صحية مزمنة. رغم انخفاض مستوى العنف بطريقة ما في بانغي، فإن وجود جماعات مسلحة في أجزاء أخرى من البلد، فضلا عن الأعمال اللصوصية الكبرى تجعل الوضع الأمني متقلبا للغاية. ولا يزال انعدام الأمن المستمر في كثير من مناطق البلد يعوق إمكانية الوصول إلى السكان الذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

67. وبناء على ذلك، قد يرغب مؤتمر الاتحاد في إدانة الجماعات المسلحة على احتلالها وسيطرتها على عدة مواقع في البلاد وحثها بقوة على وضع حد للعنف واستخدام الأسلحة من كل نوع. و قد يرغب المؤتمر في أن يؤكد على الدور القيادي للاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى تنفيذ المبادرة الأفريقية ويرحب بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن اعتماد القرار 2387 في 15 نوفمبر 2017 من قبل مجلس الأمن. وقد يود المؤتمر أن يدعو الدول وأعضاء فريق التيسير المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى، لأن تتعاون تعاونا تاما وأن تعمل من أجل نجاح المبادرة باتخاذ خطوات داخلية لمراقبة ومنع تحركات الجماعات المسلحة في أراضيها. ويجوز لمؤتمر الاتحاد أن يدعو إلى التكامل بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، بهدف استعادة سلطة الدولة والتزام الجماعات المسلحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج إعادة التوطين. ويمكن لمؤتمر الاتحاد أن يشيد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لجهودها في مجال الإنعاش وبناء السلام على الرغم من التحديات الكثيرة. وعلاوة على ذلك، قد يرغب المؤتمر في أن يشيد بالجهود الملحوظة للاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الآخرين في إعادة إعمار جمهورية أفريقيا الوسطى.

<u>بوروندي</u>

68. لا يزال الوضع السياسي في بوروندي يشكل مصدر قلق للاتحاد الأفريقي الذي بذل جهودا، بالتعاون مع جماعة شرق أفريقيا، لدعم الأطراف البوروندية في التغلب على خلافاتها وإعادة بلدهما إلى طريق السلم والمصالحة. خلال الجولة الرابعة للحوار بين الأطراف البوروندية التي انعقدت برعاية جماعة شرق أفريقيا، في أروشا، تنزانيا، في نوفمبر 2017، لم يتمكن المشاركون من التوصل إلى اتفاق، حيث قاطعت عدة أحزاب سياسية الاجتماع لأسباب أمنية وعدم إشراك جميع أصحاب المصلحة. وفي الوقت نفسه، تستعد حكومة بوروندي بهمة لانتخابات عام 2020 ومراجعة الدستور، التي تتضمن عدة تعديلات، لا سيما التعديلات المتعلقة بفترة الرئاسة من 5 إلى 7 سنوات، واستحداث منصب رئيس وزراء يكون رئيسا للحكومة يتم تعيينه من صفوف الأغلبية البرلمانية. علاوة على ذلك، قررت المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق أولي بشأن بوروندي. تجدر الإشارة إلى أنّ قرار بوروندي بالانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية دخل حيز التنفيذ اعتبارا من 27 أكتوبر 2017.

69. فيما يتعلق بالأمن، تشير تقارير مراقبي الاتحاد الأفريقي إلى هدوء عام في البلد، ولكن مع أعمال عنف متقطعة أيضا. إن العفو الرئاسي الصادر في يناير 2018 الذي استفاد منه أكثر من 2000 سجين ممن كانوا يقضون عقوبة سجن تقل عن 5 سنوات، والذين أبدوا سلوكا جيدا أو يعانون من

إعاقة مستمرة، لخير دليل على هذا الوضع. بيد أن أعضاء المعارضة اشتكوا من سوء المعاملة والمضايقات من جانب الحكومة. ومن الجدير بالذكر أن حكومة بوروندي ومفوضية الاتحاد الأفريقي لم توقعا بعد على مذكرة التفاهم التي ينبغي أن تضمن الإطار القانوني لعمل مراقبي الاتحاد الأفريقي وحمايتهم.

70. فيما يتعلق بالوضع الإنساني، تفاقمت مشكلة الأمن الغذائي بسبب عدم الاستقرار في البلد، ولا سيما العقوبات الاقتصادية المفروضة على بوروندي، علاوة على التأثير السلبي لتغير المناخ. كما ازداد انعدام الأمن في مخيمات اللاجئين البوروندييين في تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين يعود آلاف اللاجئين إلى ديارهم، يفضل آخرون اللجوء إلى المنطقة، مما يزيد من خطر ارتفاع أعداد الجماعات المسلحة النشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

71. ينبغي للمؤتمر إعادة تأكيد التزام الاتحاد الأفريقي بالتوصل إلى حل سلمي للوضع السياسي من خلال إجراء حوار شامل على أساس اتفاقات أروشا والدستور البوروندي، ومناشدة السلطات البوروندية لبدأ جميع الإصلاحات الدستورية من خلال توافق واسع في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة. قد يرغب المؤتمر أيضا أن يدعو مرة أخرى الحكومة البوروندية ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى معالجة القضايا العالقة للتوقيع المبكر على مذكرة التفاهم بشأن أنشطة مراقبي حقوق الإنسان وخبراء الاتحاد الأفريقي العسكريين.

<u>مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة</u>

72. تجدر الاشارة الى أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يشكل تهديدا أمنيا خطيرا في منطقة وسط أفريقيا. حيث يواصل شن هجمات على المدنيين والنهب والاختطاف والاستغلال غير المشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تجديد موارده البشرية وإمداداته. أدّى ذلك إلى استمرار نزوح المدنيين في المناطق المتضررة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، ما نتج عنه تفاقم الوضع الإنساني في تلك المناطق. ويستغل جيش الرب للمقاومة الفراغ الأمني الذي خلفه انسحاب القوات الأوغندية والأمريكية من جمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بهذه الأنشطة بحرية. وتواصل قوات الأمن التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القيام بعمليات ضد جيش الرب للمقاومة بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين تواصل قوات جمهورية أفريقيا الوسطى القيام بدوريات مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حول قرية أوبو، بالرغم من محدودية المعدات والتجهيزات اللوجستية. وعلى الرغم من الأنشطة التي تضطلع بها قوات جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال السكان يتعرضون للهجمات المروّعة لجيش الرب للمقاومة. ويواصل الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، الحفاظ على الزخم التشغيلي والسياسي ضد جيش الرب للمقاومة، لا سيما من خلال أنشطة آلية التنسيق المشتركة لمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، واجتماعات قادة القوات الإقليمية المشتركة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى المنعقدة في أكتوبر 2017، وجهات تنسيق مكافحة جيش الرب للمقاومة في نوفمبر 2017، فضلا عن إيفاد بعثة تقييم مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في ديسمبر 2017. وفي هذا الصدد، قد يودّ المؤتمر التوصية بتعزيز التعاون والمواءمة بين أنشطة مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة والقوة الأفريقية الجاهزة، بما يتماشى مع استنتاجات الاجتماع العادي العاشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن. كما قد يودّ المؤتمر أيضا الإشادة بالشراكة المستمرة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مكافحة جيش الرب للمقاومة.

رابعا. غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

غينيا بيساو

73. لم يتم إيجاد حلّ بعد للأزمة السياسية والمؤسسية التي اندلعت في غينيا بيساو في 2015. وقد دعا المؤتمر خلال دورته التاسعة والعشرين المنعقدة يومي 3 و 4 يوليو 2017 في أديس أبابا جميع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا بيساو إلى احترام وتنفيذ اتفاقية كوناكري التي تم التوقيع عليها في 14 أكتوبر 2016 دون أي تأخير، وأثنى على المجموعة الاقتصادية الإقليمية لدول غرب أفريقيا على جهودها المتواصلة من أجل تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في غينيا بيساو. خلال العامين ونصف العام الماضيين، شهدت غينيا بيساو شللا مؤسسيا بسبب الأزمة السياسية التى طال أمدها بين كل من الرئيس والبرلمان والحكومة، والمتمثلة في الخلافات داخل الحزب الحاكم، الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر. ولم تسفر الجهود الإقليمية والدولية التي بذلت لحل الأزمة حتى الآن عن النتائج المتوقعة. وأدى عدم وجود توافق في الآراء إلى تعيين وفصل خمسة رؤساء وزراء مختلفين منذ عام 2015 حتى الآن، مما أدى إلى تعطيل البرلمان لأكثر من عامين.

74. ومع الانتخابات التشريعية القادمة في 2018 والانتخابات الرئاسية في 2019، سيشهد الجو السياسي في البلاد توترا مع إمكانية تدهور الوضع في ظل اقتراب موعد الانتخابات. أوفد رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يومي 1 و 2 ديسمبر 2017 بعثة وزارية رفيعة المستوى إلى بيساو لتقييم حالة تنفيذ اتفاق كوناكري بعد تمديد مهلة ثلاثة أشهر التي أعطتها القمة السابقة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنعقدة في مونروفيا في يونيو 2017 للرئيس خوسيه ماريو فاز. ولم تسجل بعثة التقييم أي تقدم في تنفيذ الاتفاق. وفي الوقت نفسه، لم يتم تجديد ولاية بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو، التي انتهت في 30 سبتمبر 2017. ويرى المجتمع الدولي أنه ينبغي الإبقاء على بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة في الحفاظ على الأمن في البلد، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة.

75. نظرا للوضع القائم في غينيا بيساو، دعت القمة العادية الثانية والخمسون للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي انعقدت في 16 ديسمبر 2017، إلى التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، ولا سيما تعيين رئيس وزراء توافقي. وفي هذا الصدد، كلفت سلطة المجوعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرئيس ألفا كوندي من غينيا وفور إسوزيمنا غناسينغبي من توجو بمسؤولية إشراك جميع أصحاب المصلحة في غينيا بيساو، مع إمكانية فرض عقوبات فردية وجماعية على الذين يعرقلون تنفيذ الاتفاق.

76. وفي تطورات داخلية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر الذي انضم إلى سبعة عشر حزبا سياسيا آخر يطالب باستقالة الرئيس. ومن شأن تصاعد التوتر والتحريض من جانب الأطراف الفاعلة السياسية أن يتحول إلى عنف، إذا لم تتم إدارتهما على الوجه الصحيح.

77. أجرى كل من رئيسي الوزراء السابقين السيد دومينغوس سيمويس بيريرا والسيد باسيرو دجا في 17 أكتوبر 2017، مشاورات مع الرئيس كوندي بشأن الأزمة الجارية في غينيا بيساو، وبعد ذلك أصدرا إعلانا مشتركا ينص على أن الرئيس فاز يشكل عقبة أمام تنفيذ اتفاق كوناكري. وفي 12 يناير 2018، قدم رئيس الوزراء عمرو سيسوكو إمبالو استقالته إلى الرئيس الذي قبلها.

78. في الوقت الذي بقي الجيش في الثكنات، هناك تقارير عن انزعاج داخل الجيش فيما يتعلق بالحالة السياسية في البلد. في الجانب الآخر، توقفت عملية إصلاح قطاع الأمن بسبب نقص الأموال والعملية السياسية المتوقفة. وقد يؤدي تجنيد حوالي 1950 شاب في الجيش مؤخرا إلى زيادة تعقيد جهود إصلاح قطاع الأمن. ويشمل ذلك إلقاء القبض على ستة ضباط عسكريين في ديسمبر 2017 بتهمة التآمر ضد رئيس أركان القوات المسلحة، الجنرال بيياغو نا تان الذي زاد من تعقيد الوضع.

79. في ضوء ما سبق، قد يود المؤتمر دعوة أصحاب المصلحة في غينيا بيساو إلى التقيد بالتزاماتهم، وحثهم على الامتثال لخارطة طريق بيساو واتفاق كوناكري لعام 2016 وتنفيذهما، من أجل حل الأزمة وإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة لعام 2018 في الوقت المناسب وضمان نجاحها. قد يود المؤتمر أيضا أن يحثّ رئيس الجمهورية تعزيز الشروط اللازمة لإجراء حوار شامل وحقيقي من أجل تحقيق السلم والاستقرار في البلد، وحثّ جميع أصحاب المصلحة في غينيا بيساو على الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تزيد من إشعال فتيل الأزمة. قد يود المؤتمر أيضا أن يثني على جهود الوساطة التي تقوم بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعمها، بما في ذلك الدور الذي تقوم به بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الحفاظ على الاستقرار في غينيا بيساو وتعزيزه. وبالمثل، قد يوي المؤتمر أن يدعو كذلك إلى تجديد ولاية بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى بذل جهود مشتركة لتعبئة الموارد المالية لدعم استمرار عملها في غينيا بيساو، إلى أن يتم حل الأزمة واستعادة السلم والاستقرار في البلد.

مالي ومنطقة الساحل

80. **اتسم الوضع السياسي في مالي** خلال الفترة قيد الاستعراض بالتحضير للانتخابات الإقليمية والبلدية والمحلية التي كان من المقرر إجراؤها أصلا في ديسمبر 2017، فضلا عن الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في 2018 والجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي، الذي وقع في 2015 عقب المحادثات بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة. وقد اتسم الوضع العام في منطقة الساحل بالجهود الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل، وزيادة عدد الهجمات الإرهابية، وتدهور الحالة الإنسانية، والجهود الدولية الرامية لإيجاد حل شامل ومستدام للتحديات الشاملة المتنامية التي تؤثر على المنطقة.

81. في 30 ديسمبر 2017، عين الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا من خلال مرسوم رئاسي سومايلو بوبي مايغا رئيسا للوزراء في مالي، خلفا لعبد الله إدريسا مايغا الذي شغل هذا المنصب منذ أبريل 2017.

82. على المستوى الانتخابي، بدأت السلطات المالية في يونيو 2017 عملية تعديل الدستور. وقد عارض العديد من الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني هذا التعديل الدستوري. وبعد عدة أيام من المشاورات مع مختلف الجهات الفاعلة، قررت الحكومة تأجيل التعديل الدستوري المقترح، وبذلك ساد الهدوء والسكينة على الساحة السياسية. وفي إطار العملية الانتخابية، قررت الحكومة خلال شهر أكتوبر تنظيم الانتخابات الإقليمية والبلدية والمحلية المشتركة في 17 ديسمبر. ولم تتوقف الأطراف الموقعة على الاتفاق المذكور أعلاه عن المطالبة بتأجيل الانتخابات لتمكين السلطات المؤقتة من مواصلة إنجاز مهمتها واستعراض قانون المجتمعات المحلية وقانون حرية الإدارة للسلطات الإقليمية. كما يرون أن تدهور الوضع الأمنى لن يسمح باجراء انتخابات فى معظم الدوائر الانتخابية فى المناطق الشمالية والوسطى من البلاد. وطالبوا كذلك بالعودة المسبقة للاجئين الذين يرغبون في المشاركة في هذه الانتخابات. أما بالنسبة للمعارضة السياسية في مالي التي تتشارك أيضا نفس الشواغل الأمنية، فقد طلبت مراجعة القوائم الانتخابية، معربة عن قلقها إزاء شفافية هذه الانتخابات. وبعد مشاورات مع أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية، أعلنت الحكومة في 26 نوفمبر تأجيل الانتخابات الإقليمية والمحلية والبلدية إلى شهر أبريل 2018.

83. وكجزء من تنفيذ الاتفاق المذكور أعلاه، حثّ مجلس السلم والأمن مرة أخرى في اجتماعه الـ703 المنعقد في أديس أبابا في 20 يوليو 2017، جميع الأطراف المالية على مضاعفة جهودها للتغلب على تحديات تنفيذ الاتفاق. وبفضل جهود حكومة مالي والوساطة الدولية، وقعت تنسيقية الحركات الأزوادية والمنبر التي اشتبكت في أعمال عنف في منطقة كيدال، في باماكو، في 23 أغسطس

2017، اتفاق هدنة لإنهاء عدة أسابيع من الاقتتال. وتم استكمال هذه الهدنة مع "الالتزامات" اللاحقة في 20 سبتمبر. وفي بيان صحفي مؤرخ في 25 أغسطس 2017، رحب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بجهود بناء السلام في شمال مالي التي اضطلعت بها تنسيقية الحركات الأزوادية والمنبر، من خلال التوقيع بتاريخ 23 أغسطس 2017 في باماكو، على هدنة تفتح المجال لسلام دائم في مالي. و قد لاحظ مجلس السلم والأمن مجددا بقلق في اجتماعه الـ736 المنعقد في أديس أبابا، في 20 نوفمبر 2017، بطء وتيرة تنفيذ الاتفاق. وتعمل لجنتا الوساطة ومتابعة للاتفاق حاليا على المساعدة في إزالة العقبات التي تعرقل التنفيذ الفعال للاتفاق. ومن المهم التأكيد على أن الاختلافات في وجهات النظر بين أصحاب المصلحة تؤثر سلبا على وضع الصيغة النهائية للجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق.

84. ومع ذلك، تم إحراز تقدم بعد انعقاد الدورة الثانية والعشرين لاجتماع تنسيق الحركات الأزدواجية المنعقدة في 5 ديسمبر 2017. حيث وافقت الأطراف المالية بروح جديدة يسودها توافق الآراء، على الانتهاء في أقرب وقت ممكن من مناقشاتها بشأن شروط تنظيم انتخابات سلمية في أبريل 2018، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بقانون الجماعات المحلية وقانون حرية إدارة السلطات الإقليمية وتفعيل السلطات الانتقالية. وتم إحراز تقدم كبير أيضا، لاسيما تحديد المعايير والحصص المتعلقة بإدماج المقاتلين السابقين في الجيش المالي الجديد، وسيتعين التصديق عليها من قبل المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن. ومن الجدير بالذكر أنه تم تعيين مركز كارتر كمراقب مستقل، تماشيا مع أحكام المادة 63 من اتفاق السلم والمصالحة في مالي.

85. في 29 يونيو 2017، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 2364 (2017) الذي جدد بموجبه ولاية البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي. وبالإضافة إلى الدعم الذي يفترض أن تقدمه البعثة في تنفيذ الاتفاق، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مكلفة أيضا، من خلال هذا القرار، بدعم العملية الانتخابية الجارية في مالي ودعم القوات المالية أكثر، فضلا عن مبادرة مجموعة دول منطقة الساحل الخمسة، في حدود ولايتها ومواردها. واعتمد مجلس الأمم المتحدة للأمن في وقت لاحق القرار 2374 (2017) الذي قرر بموجبه فرض عقوبات مستهدفة ضد أي شخص أو كيان تميل أنشطته إلى تقويض تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

86. وفيما يتعلق بالوضع الأمني، لا يزال شمال مالي يشهد هجمات متكررة ضد قوات الدفاع والأمن المالية وقوات الأمم المتحدة وعملية برخان، واشتباكات بين الجماعات المسلحة، وأعمال قطع الطرق التي تستهدف السكان المدنيين والمنظمات الإنسانية، فضلا عن الخطب الراديكالية. وفي هذا السياق، جدد مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ703 المنعقد في أديس أبابا في 20 يوليو 2017، إدانته الشديدة للهجمات الإرهابية الشنيعة ضد السكان المدنيين والقوات المالية والدولية التابعة للبعثة المتكاملة وعملية برخان. كما أعرب مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ736 المنعقد في أديس أبابا في 20 نوفمبر 2017، عن قلقه البالغ إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني، ليس فقط في المناطق الشمالية من مالي، بل أيضا في الجزء الأوسط من البلد، ولا سيما الحدود مع النيجر وبوركينا فاسو، حيث يتم تنفيذ هجمات إرهابية متزايدة ضد المدنيين وقوات الدفاع والأمن من البلدين. ومن بين ذلك، الهجمات المتكررة ضد مواقع عسكرية في بوركينا فاسو وتلك التي وقعت في 4 أكتوبر 2017 في تونغو تونغو في النيجر وأسفرت عن سقوط عشرات الجنود النيجيريين والأمريكيين.

87. **وفيما يتعلق بمنطقة الساحل،** تم إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة لمنطقة الساحل. بشكل خاص، أُحرز تقدم ملحوظ في إنشاء مركز القيادة المركزية للقوة، وتبرع رئيس جمهورية مالي بمعدات، وتم إعداد ميزانية مؤقتة قدرها 423 مليون يورو للسنة المالية الأولى. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل عدة تعهدات (مجموعة دول الساحل الخمسة، وفرنسا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية) تمثل أكثر من 268 مليون

دولار. وبدأت القوة المشتركة بالفعل في 31 أكتوبر 2017 أول عملية مشتركة عبر الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وينبغي أن تصل إلى القدرة التشغيلية الكاملة في مارس 2018. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس السلم والأمن رحب في اجتماعه الـ736 الذي عُقد في أديس أبابا، في 20 نوفمبر 2017، بالتعهدات التي قدمها مختلف الشركاء، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وبعض دوله الأعضاء. وفي هذا الصدد، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 8 ديسمبر 2017 القرار رقم 2391 (2017) الذي أذن فيه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي للقوة المشتركة لمجموعة بلدان الساحل الخمسة. وتتطلع بلدان المنطقة إلى نتائج مؤتمر المانحين المقبل حول منطقة الساحل والمقرر عقده في فبراير 2018 في بروكسل، بلجيكا.

88. وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق المبادرات والجهود الأخرى التي يبذلها المجتمع الدولي في منطقة الساحل، يعمل الاتحاد الأفريقي من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي بمالي ومنطقة الساحل والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على تنفيذ استنتاجات الاجتماع الخامس لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل الذي عقد في نجامينا في 14 يونيو 2017. وفي هذا السياق، عُقد الاجتماع المشترك لرؤساء أجهزة المخابرات والأمن لعمليتي نواكشوط وجيبوتي في أديس أبابا في 10 نوفمبر 2017، والذي أكدت خلاله بلدان منطقة الساحل والصحراء من جديد التزامها بتعزيز تعاونها وتقديم جميع الدعم اللازم لمبادرة مجموعة بلدان الساحل الخمسة.

89. تسببت التحديات الأمنية في منطقة الساحل في تدهور الوضع الإنساني. وفي هذا السياق، شدّد مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ723 المنعقد في 5 أكتوبر 2017، على جملة أمور منها الحاجة الملحة لجميع الدول الأعضاء وأعضاء المجتمع الدولي القادرين على ذلك، مساعدة البلدان المتأثرة لمواجهة الأوضاع الإنسانية الراهنة.

90. وفي ضوء هذه التطورات، قد يرغب المؤتمر أن يحثّ مرة أخرى الأطراف المالية على مضاعفة جهودها بغية ضمان التنفيذ السريع للاتفاق؛ وأنّ يرحب بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 أغسطس 2017 والالتزام بوقف الأعمال القتالية الذي تم توقيعه في 20 سبتمبر 2017 من قبل الجماعات المسلحة التي وقعت على اتفاق الجزائر العاصمة، وأن يحثّ الأطراف المالية على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنظيم الانتخابات المقبلة في 2018؛ وأن يشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لجهودها المبذولة، وأن يجدد دعم الاتحاد الأفريقي للبعثة في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مالي؛ وأن يؤكد مجددا على تأييده للقرار 2374 (2017) في إطار الجهود الدولية الرامية إلى التعجيل بعملية تنفيذ اتفاق الجزائر العاصمة؛ وأن يجدّد الإعراب عن بالغ قلقه إزاء التدهور المستمر للوضع الأمني في مالي ومنطقة الساحل؛ وأن يدين مرة أخرى جميع الهجمات الإرهابية. **وفيما يتعلق بمنطقة الساحل،** قد يرغب المؤتمر في أن يرحب بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة لمجموعة بلدان الساحل الخمسة وأن يرحب بالتعهدات التي اتخذها مختلف الشركاء، ويناشدهم بالمشاركة في المؤتمر حول منطقة الساحل الذي من المقرر عقده في بروكسل في فبراير 2018، لتعبئة موارد إضافية للقوة المشتركة، ودعوة المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن للأمم المتحدة، لاتخاذ القرارات المناسبة لضمان تمويل مستدام وقابل للتنبؤ للقوة المشتركة، وأن يطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم للاحتياجات التي أعربت عنها مجموعة بلدان الساحل الخمسة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وأن يعرب عن امتنانه للمجتمع الدولي لدعمه المتواصل للجهود المبذولة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل، ويحثه على مواصلة وتعزيز دعمه، ولا سيما لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية.

القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية

91. خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد بالإضافة إلى بنين، من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية مما سينتج عنه القضاء على المجموعة. إلاّ أنّه على الرغم من المكاسب التي تحققت حتى الآن، لا تزال بوكو حرام تشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي في حوض بحيرة تشاد. وتحتفظ الجماعة الإرهابية بالقدرة على تحقيق الأهداف السهلة في المنطقة. وتسببت بوكو حرام في نزوح الملايين من الناس وتركت آخرين في المناطق المتضررة في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتواصل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تنفيذ عمليات ضد الجماعة الإرهابية ولا سيما في جزر بحيرة تشاد، على الرغم من القيود المفروضة على الأصول البرمائية والأصول الجوية لجمع المعلومات الاستخباراتية وقدرات إزالة الألغام.

92. ويواصل الاتحاد الأفريقي دعم عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. واضطلع مجلس السلم والأمن، برئاسة نيجيريا، ببعثة ميدانية إلى بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد من 27 إلى 31 يوليو 2017، تعبيرا عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع شعوب وحكومات المنطقة وقام بإشراك جميع أصحاب المصلحة على أرض الواقع بغية توفير معلومات أفضل لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضع في المنطقة. وعلى النحو المذكور أعلاه، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع لجنة حوض بحيرة تشاد، مؤتمرا إقليميا في نجامينا، تشاد، من 2 إلى 4 نوفمبر 2017، كخطوة أولى في عملية وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار للمناطق المتضررة من الأعمال الإرهابية لجماعة بوكو حرام. ومدد مجلس السلم والأمن، من جانبه، خلال اجتماعه الـ738 المنعقد في 7 ديسمبر 2017، ولاية القوة المشتركة المتعددة الجنسيات حتى 31 يناير 2019. علاوة على ذلك، يقدم الاتحاد الأفريقي وشركاؤه، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وتركيا، دعما ماليا ولوجستيا إضافيا للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم الاتحاد الأفريقي لجنة حوض بحيرة تشاد في صياغة استراتيجية إقليمية شاملة لتحقيق الاستقرار والتعافي.

93. قد يرغب المؤتمر أن يشيد ببلدان لجنة حوض بحيرة تشاد لجهودها المتواصلة ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية. وقد يرغب المؤتمر أيضا أن يطلب من المفوضية مواصلة بذل الجهود اللازمة لتعبئة الدعم الإضافي والكافي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، بالتعاون الوثيق مع الشركاء، استنادا إلى الحاجة التي أعربت عنها بلدان المنطقة، بغية مساعدتها في سد الثغرات في مجال القدرات. وقد يرغب المؤتمر أيضا في أن يدعو كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة اللازمة بما في ذلك الوفاء بالالتزامات، لبلدان المنطقة التي تواجه وضعا إنسانيا خطيرا. قد يرغب المؤتمر أيضا أن يدعو إلى تحسين التنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لضمان تلقي الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي على وجه السرعة من قبل القوات التي هي في نهاية المطاف المستخدم النهائي. وقد يرغب المؤتمر في أن يطلب من بلدان حوض بحيرة تشاد وضع استراتيجية إقليمية أخرى لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات، وأن يدعو إلى تقديم الدعم الإقليمي والدولي للجهود الجارية في بحيرة تشاد.

كوت ديفوار

94. خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت كوت ديفوار، التي حققت نموا اقتصاديا أكثر فعالية، جهودها الرامية إلى توطيد السلم والمصالحة الوطنية، على الرغم من التحديات العديدة التي تواجه البلاد. وفي ضوء هذا التقدم المستمر، قرر مجلس الأمن للأمم المتحدة في 30 يونيو 2017 إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وظلّ يهيمن على النقاش الدائر في البلاد، في سياق التحديات المتعلقة بتجديد الطبقة السياسية، إلى حد كبير آفاق انتخابات عام 2020. علاوة على ذلك، وعقب مختلف

عمليات التمرد التي وقعت خلال عام 2017، لا تزال الحالة الأمنية في كوت ديفوار تتسم بالجهود التي تبذلها السلطات لجمع جيش جمهوري في البلاد يخضع للسلطات المدنية الدستورية. وتذكرنا الأحداث الأخيرة التي وقعت في بواكيه بين العسكريين وعناصر من الوحدة الخاصة لمكافحة المجرمين بهشاشة المكاسب التي تحققت حتى الآن في الجهود الرامية إلى إعادة بناء قوات الدفاع والأمن في البلاد.

95. تحسن الوضع العام في التكنات تحسنا كبيرا بفضل تشريع البرمجة العسكرية للفترة 2016-2020 الذي نفذته الحكومة في إطار مشروع طموح لتحسين ظروف المعيشة والعمل لقوات الدفاع والأمن. ويشكل التقليص الأخير في القوات والقيادة جزءا من آلية دائمة تهدف إلى الحثّ على المغادرة الطوعية من الجيش. وعليه، يسعى البلد إلى استكمال تعزيز جيش مهني محايد سياسيا ويخدم المؤسسات العامة.

96. وتمكنت الدولة الإيفوارية، معزّزة بإصلاحاتها الهيكلية، من تأمين تبرع قدره 524.7 مليون دولار أمريكي في نوفمبر 2016 من برنامج التنمية الأمريكي، والذي يشار إليه باسم حساب مواجهة تحديات الألفية، فضلا عن تقديم الدعم من مختلف الشركاء الماليين الآخرين لكوت ديفوار.

97. سهّل هذا المناخ المواتي عقد القمة الخامسة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بنجاح في نهاية نوفمبر 2017 في أبيدجان، في إطار الشراكة بين المنظمتين.

98. وفي ضوء ما تقدم، قد يرغب المؤتمر أن يرحب بالتقدم الجاري في كوت ديفوار نحو توطيد السلم والاستقرار في البلاد. قد يرغب المؤتمر أيضا أن يشجع السلطات الإيفوارية على مواصلة جهودها من أجل التشجيع على تشكيل جيش جمهوري تحت السلطة الحصرية للسلطة الدستورية المدنية وتعميق المصالحة الوطنية.

<u>ليبيريا</u>

99. منذ انعقاد الدورة العادية الأخيرة لمؤتمر الاتحاد، هيمنت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في أكتوبر 2017 على الوضع السياسي في **ليبريا**. وشكلت الانتخابات حدثا بارزا، حيث كانت أول عملية تقوم بها الحكومة بعد توليها الكامل للمسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا في يونيو 2017. وكانت الانتخابات أكثر أهمية لأنها مهدت الطريق أمام أول انتقال سلمي للسلطة في البلاد في العقود السبعة الماضية. وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ستنسحب أخيرا منها ليبريا في مارس 2018، فإن وكالات الأمن الليبرية أصبحت الآن مسؤولة تماما عن الأمن داخل البلاد وعلى طول حدودها مع البلدان المجاورة في اتحاد نهر مانو، سيراليون وغينيا وكوت ديفوار. وواصلت أداء هذا الدور بمصداقية، ولا سيما خلال الانتخابات الأخيرة.

100. قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، بتنسيق الجهود والمباحثات من أجل الدعم السياسي والذي سهّل تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بنجاح.

101. بالرغم من أن الانتخابات التي أجريت في 10 أكتوبر 2017 كانت سلمية بوجه عام واعتبرها المراقبون الدوليون ذات مصداقية، فإن عددا قليلا من التحديات القانونية التي تواجه العملية الانتخابية ونتائجها قد نشأت منذ ذلك الحين، مما أدى إلى تأخير الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها مبدئيا في 7 نوفمبر 2017. بيد أن المحكمة العليا أقرت في 7 ديسمبر 2017 بوجود مخالفات ولكن لم تكن هناك أدلة كافية لإبطال نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وبناء على ذلك، أصدرت المحكمة تعليمات إلى لجنة الانتخابات الوطنية لتصحيح المخالفات وتحديد موعد لعمليات إعادة الانتخابات.

102. أجريت الجولة الثانية للانتخابات في 26 ديسمبر 2017، أي بعد سبعة أسابيع من الجولة الأولى. وأعلنت لجنة الانتخابات الوطنية في ليبريا فوز جورج وياه بنسبة 61% من الأصوات على جوزيف بواكاي الذي اعترف بهزيمته وهنأ منافسه وقام بزيارة مجاملة له.

103. أشاد الاتحاد الأفريقي، على غرار جميع بعثات مراقبة الانتخابات الأخرى، بإجراء الانتخابات بسلاسة وسلمية فى ليبيريا، بالرغم من الانخفاض الكبير في الدعم الدولي للعمليات الإنمائية والسياسية في ليبريا. وفي حين أن هذا الوضع يشجع على زيادة طيبة في الملكية الوطنية للعملية الانتخابية، فإنه يضع أيضا ضغوطا كبيرة على الموارد الوطنية الشحيحة، لا سيما وأن البلاد لا تزال تتعافى من الآثار البشرية والمالية السلبية لتفشي فيروس الإيبولا. وقوضت القضايا التي كانت الأسباب الجذرية للحرب الأهلية في ليبريا، بما في ذلك الفساد والإفلات من العقاب، إحراز تقدم في المضي قدما بإصلاحات حاسمة كان من شأنها توسيع نطاق الحيز السياسي، وتطوير قطاع الأمن، وتحسين الحكم وسيادة القانون.

104. قد يرغب المؤتمر في أن يهنئ شعب وحكومة ليبريا، وكذلك جميع أصحاب المصلحة في المجتمع السياسي والمدني على سير العملية الانتخابية بسلاسة وسلمية، في سياق الوضع ما بعد النزاع وما بعد فيروس الإيبولا المضني والذي تتسم به البلاد. ويُرجى من المؤتمر أن يهنئ الرئيس الجديد لليبريا، السيد جورج وياه، وأن يشيد إشادة خاصة بالرئيسة إلين جونسون سيرليف وحكومتها على تلك الانتخابات التاريخية في ليبريا. ويرجى أن يحث المؤتمر أصحاب المصلحة الليبريين على العمل من أجل نقل السلطة سلميا للسلطات الجديدة، مع مراعاة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي تواجهها ليبريا. ويرجى من المؤتمر دعوة المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى مواصلة وتكثيف مساعدتها لليبريا في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة لشعبها، ويطلب في هذا الصدد من المفوضية تعبئة الموارد في إطار الساسية الإطارية للاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع دعما لليبريا.

خامسا: شمال أفريقيا

ليبيا

105. ظل الوضع في **ليبيا** مصدر قلق عميق للاتحاد الأفريقي، نظرا للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية المستمرة. في الواقع، واصلت أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي مباحثاتها في البلاد لمساعدتها على استعادة السلام. حث المؤتمر في دورته الأخيرة الأطراف الليبية على التغلب على خلافاتها من خلال الحوار السياسي. وفي الدورة الـ703 التي عقدت في 20 يوليو 2017، استعرض مجلس السلم والأمن الوضع في ليبيا وكرر الإعراب عن قلق الاتحاد الأفريقي إزاء استمرار الجمود السياسي، فضلا عن الوضع الإنساني والأمني في البلاد، والذي يتسم باستمرار القتال بين الميليشيات المسلحة في أجزاء من البلاد. وفي هذا الصدد، دعا المجلس جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى العمل معا من أجل التغلب على المأزق السياسي وتمهيد السبيل لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والمصالحة في ليبيا. واستعرض المجلس كذلك الوضع في ليبيا خلال اجتماعه الـ739 المنعقد في 8 ديسمبر 2017، حيث قدمت إليه كل من المفوضية والمبعوث الشخصي لرئيس الجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا، دينيس ساسو نغيسو، رئيس الكونغو إحاطة موجزة. رحب مجلس السلم والأمن بالجهود التي بذلتها الدول المجاورة لليبيا، ولا سيما تسهيل واستضافة اجتماعات

لمختلف أصحاب المصلحة السياسيين والعسكريين والقبليين الليبيين دعما لجهود الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة لمعالجة التحديات في ليبيا.

106. وتجدر الإشارة إلى أن مباحثات الاتحاد الأفريقي في ليبيا تركز على مساعدة الأطراف على المضي قدما في العملية السياسية من خلال التعجيل بتعديل الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب في ديسمبر 2015. ويواصل الاتحاد الأفريقي العمل من أجل ضمان التنسيق والاتساق في مساعدة أصحاب المصلحة الليبيين على استعادة السلام في بلدهم. وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمعت لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى لليبيا، في برازافيل، جمهورية الكونغو، في 9 سبتمبر 2017، حيث حضر مختلف القادة السياسيين الليبيين، بمن فيهم رئيس الوزراء فايز السراج؛ ورئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، عبد الرحمن سويحلي، في حين قام الماريشال حفتر بزيارة لرئيس اللجنة الرفيعة المستوى في برازافيل بعد أيام قليلة. وخلال هذا الاجتماع، وضع الاتحاد الأفريقي خارطة طريق، مؤكدا على وجه الخصوص ضرورة تعديل الاتفاق السياسي الليبي ليتم التصديق عليه من قبل مؤتمر المصالحة الوطنية الليبية، مما يؤدى فى وقت لاحق الى إجراء انتخابات وطنية. وافتتح الرئيس ساسو نغويسو في برازافيل في وقت لاحق الإطلاق الرسمي للحوار بين ممثل مجلس النواب ومجلس الدولة الأعلى.

107. وقدمت الأمم المتحدة من جانبها مبادرة بعنوان "خطة عمل لليبيا" في 20 سبتمبر 2017 في نيويورك والتي تدعو إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات المثالية لإعادة بدء عملية الاتفاق السياسي الليبي؛ وعقد مؤتمر وطني شامل؛ واستكمال الدستور واعتماده، وإجراء انتخابات تستند إلى قانون انتخابي ودستور جديدين.

108. في ضوء هذه الخلفية، واصلت لجنة الحوار الليبية، التي تمثل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، عملها في تونس في 25 سبتمبر 2017. يمكن القول عموما أنّ لجنة الحوار حققت في إجتماعين لها بعض التقدم في الاتفاق على أجزاء في الاتفاق السياسي الليبي الذي سيتم تعديله، بما في ذلك إعادة هيكلة مجلس الرئاسة المكون حاليا من تسعة أعضاء إلى ثلاثة، وتعيين رئيس الوزراء من خارج الأعضاء الثلاثة لمجلس الرئاسة. ومع ذلك، كان هناك خلاف بشأن تكوين المجلس الأعلى للدولة، والمادة 8 المتعلقة برئيس أركان الجيش.

109. وفي وقت لاحق، قدم الممثل الخاص للأمم المتحدة غسّان سلامي، إلى مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة اقتراحا بتعديل المادة الخاصة بالاتفاق السياسي الليبي بشأن السلطة التنفيذية، وتحديد هيكل ومهام الفرع التنفيذي، فضلا عن والولاية وأساليب عمل مجلس الرئاسة. بينما لقي هذا الاقتراح ترحيبا من قبل مجلس النواب، انقسم أعضاء المجلس الأعلى للدولة بشأن المسألة. أفاد الممثل الخاص للأمم المتحدة في وقت لاحق أنّ الأمم المتحدة قد بدأت، في إطار متابعة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، التحضير للمؤتمر الوطني المتوقع انعقاده في فبراير 2018، فضلا عن الانتهاء من الأعمال التحضيرية للانتخابات ووضع دستور جديد، استنادا إلى مشروع تم وضعه في صيغته النهائية من قبل جمعية صياغة الدستور. قام ممثل الأمم المتحدة الخاص بزيارة إلى كل من النيجر وتشاد في 3 و 4 يناير 2018 على التوالي وإلى مقر الاتحاد الأفريقي بعد ذلك حيث تم التأكيد على دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لمهمته واتفق على تعزيز التعاون بين المنظمتين حول القضية.

110. ومع ذلك، لا يزال المأزق السياسي يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، بما في ذلك محنة المهاجرين الأفريقيين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا بينما كانوا يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. أفادت وسائل الإعلام الدولية في نوفمبر 2017 بوجود "مزادات لبيع العبيد" من المهاجرين الأفريقيين في بعض أنحاء ليبيا. في محاولة منه لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية ومحنة المهاجرين الأفريقيين في ليبيا، أصدر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بيانا في 20 نوفمبر 2017 أدان فيه هذه الأعمال البغيضة ودعا اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى التحقيق في القضية، وأوفد

مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية أميرة الفاضل إلى ليبيا حيث أجرت مشاورات مع السلطات الليبية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن وضع المهاجرين الأفريقيين في ليبيا واتفقت معهم على خطوات عملية لمعالجة محنتهم. من جانبه، أيد مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ739 المنعقد في 8 ديسمبر 2017، بيان رئيس المفوضية وحثه على العمل عن كثب مع الدول الأعضاء والشركاء المعنيين لضمان اتخاذ الخطوات اللازمة بغية التعجيل بالعودة الطوعية للمهاجرين الأفريقيين إلى أوطانهم.

111. سعيا لتعزيز التنسيق والتعاون في معالجة محنة المهاجرين الأفريقيين، أُنشئت فرقة عمل في أبيدجان في 29 نوفمبر 2017، خلال اجتماع ثلاثي بين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس الاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة. وعقدت فرقة العمل اجتماعها الأول في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 4 ديسمبر 2017، واتفقت على أساليب عملها. علاوة على ذلك، اجتمع رئيس المفوضية في 5 ديسمبر 2017 بالممثلين الدائمين للدول الأعضاء الـ21 التي لها مواطنون محاصرون في ليبيا أو التي تتقاسم الحدود مع ليبيا. أكد الرئيس مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان اتخاذ الخطوات اللازمة للتعجيل بعملية العودة الطوعية وإعادة توطين المهاجرين الأفريقيين. ومكّنت عملية الإعادة إلى الوطن عودة أكثر من 2600 مهاجر إلى بلدانهم.

112. من جانبها واستجابة لمحنة المهاجرين الأفريقيين، أكد مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني من جديد التزامه بتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة استنادا إلى نتائج التحقيقات الجارية، والعمل عن كثب مع المجتمع الدولي.

113. في ضوء ما تقدم، يودّ المؤتمر حثّ الأطراف الليبية على استجماع الشجاعة السياسية اللازمة للتغلب على خلافاتها السياسية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي بالتراضي والتحرك صوب المصالحة الوطنية. ويودّ المؤتمر كذلك أن يثني على أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، ورئيسها رئيس جمهورية الكونغو فخامة دينيس ساسو نجيسو، فضلا عن البلدان المجاورة، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في ليبيا الرئيس السابق جاكايا كيكويتي، على مشاركتهم المستمرة في التصدي للتحديات السياسية والأمنية وما يتصل بها من تحديات في ليبيا. قد يرغب المؤتمر في الترحيب بالجهود التي تبذلها البلدان المجاورة لليبيا، ولا سيما لتسهيل واستضافة اجتماعات مختلف الأطراف السياسية والعسكرية والقبلية الليبية، دعما لجهود الاتحاد الأفريقي/ الأمم المتحدة للتصدي للتحديات في ليبيا. وقد يرغب المؤتمر في الحثّ على الوفاء بالشروط الضرورية والمواتية كشرط مسبق لنجاح إجراء الانتخابات في ليبيا، يؤكد المؤتمر من جديد، تحقيقا لهذه الغاية، الأهمية الحيوية لمؤتمر المصالحة الوطنية والتدابير الأمنية القوية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة يشترك فيها الجميع. قد يرغب المؤتمر في أن يؤكد من جديد الدور المركزي الذي ينبغي أن يلعبه الاتحاد الأفريقي في ليبيا، وأن يدعو إلى تعزيز التنسيق والتعاون في المجتمع الدولي، لا سيما مع الأمم المتحدة. وقد يرغب المؤتمر أن يدين بأشد العبارات الإساءة المزعومة لمعاملة المهاجرين الأفريقيين في ليبيا، ويعرب عن تأييده لفرقة العمل الثلاثية للاتحاد الأفريقي/ الاتحاد الأوروبي/ الأمم المتحدة، فضلا عن الجهود التي يبذلها مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، ويحث جميع المعنيين على تقديم الدعم اللازم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق أنشطة فرقة العمل المذكورة. وبالمثل، قد يرغب المؤتمر في الدعوة إلى محاكمة المسؤولين عن تلك الأعمال الخسيسة ضد المهاجرين الأفريقيين. وقد يرغب المؤتمر أن يثني على البلدان التي قبلت استضافة المهاجرين العائدين من ليبيا إلى وطنهم.

الصحراء الغربية

114. ظلت مسألة **الصحراء الغربية** دون حل ل لأربعة عقود، على الرغم من اعتماد العديد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي، ودعت إلى اتخاذ تدابير نهائية لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير. لا تزال الجهود المتتالية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بدءا بخطة التسوية التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية ومن خلال الإطار التفاوضي الحالي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن 1754 (2007)، يكتنفها الجمود. يعزى الجمود الحالي في عملية السلام إلى حد كبير إلى الإصرار المغربي على أن يكون اقتراحه بالاستقلالية وحده هو الأساس للمفاوضات بينما تصر جبهة البوليساريو على تقرير المصير والاستقلال على الرغم من أن أي شرط مسبق للمحادثات التي استبعدها صراحة قرار مجلس الأمن 1754 (2007) الذي كلف بموجبها المحادثات في المقام الأول.

115. ظلت أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي وضع هذه المسألة قيد النظر. ويجدر الإشارة إلى أن مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي دعا، في دورته ال668 المنعقدة في 20 مارس 2017، الطرفين، بصفتهما دولتين عضويتين إلى إجراء محادثات مباشرة وجادة للتغلب على الجمود الحالي في عملية السلام. طلب مجلس السلم والأمن كذلك من رئيس المفوضية تعزيز ولاية الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في الصحراء الغربية، سعادة السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، الرئيس السابق لموزامبيق، من أجل تيسير الحوار المباشر بين الطرفين، فضلا عن تمكينه من إجراء مشاورات فعالة مع أصحاب المصلحة بشأن عملية السلام وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على الموارد الطبيعية للإقليم. قرر مجلس السلم والأمن كذلك إعادة تنشيط اللجنة المختصة لرؤساء الدول والحكومات بشأن النزاع في الصحراء الغربية، التي أنشأت بموجب القرار رقم **AHG/Res.92(XV)** الذي اعتمد في الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، التي عقدت في الخرطوم بالسودان خلال الفترة من 18 إلى 22 يوليو 1978، وطلبت من رئيس المنظمة إجراء المشاورات الضرورية وضع الصيغة النهائية لتكوين اللجنة المختصة المشار إليها آنفا وتفعيلها. على الرغم من إصرار مجلس السلم والأمن على عودة موظفي الاتحاد الأفريقي إلى مقر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في العيون والسماح برصد مستقل لحقوق الإنسان في الإقليم، لم يبلغ عن أي تقدم تم إحرازه في هذا الصدد.

116. رحب المؤتمر في مقرر دورته العادية التاسعة والعشرين المنعقدة يومي 3 و4 يوليو 2017، بالتزام الأمين العام للأمم المتحدة بإعادة إطلاق عملية التفاوض، مع دينامية جديدة وروح جديدة تؤديان إلى استئناف المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة، بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل دائم، ينص على استفتاء شعب الصحراء الغربية على تقرير المصير تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقي/ الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

117. يعتبر قبول المغرب في يناير 2017، بوصفه الدولة العضو الـ55 في الاتحاد الأفريقي دون شروط مسبقة و/أو تحفظات، وجلوسه جنبا إلى جنب مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في اجتماعات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي، فرصة فريدة لكي يعمل الطرفان للتوصل إلى حل سلمي يسهل على جناح السرعة تسهيل إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، يظل الاتحاد الأفريقي ملتزما بتقديم الدعم اللازم للدولتين العضوين لتوليد الإرادة السياسية الضرورية لكسر الجمود الحالي وضمان التوصل إلى حل نهائي لهذا الصراع.

118. في أغسطس 2017، عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد هورست كوهلر، الرئيس السابق لألمانيا، مبعوثا شخصيا له للصحراء الغربية. وقام السيد هورست بزيارة المنطقة في أكتوبر 2017. زار فقط الجزء الذي تسيطر عليه حركة البوليساريو من الصحراء الغربية، دون العاصمة العيون، حيث يقع المقر الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تحت السيطرة المغربية. زار

السيد كولر كلا من المغرب والجزائر وموريتانيا. يجدر بالذكر أن زيارة المبعوث الشخصي يشكل جزءا من الزخم الجديد لإعادة إطلاق العملية السياسية وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2351. قدم بعد هذه الزيارات إحاطة إلى مجلس الأمن في 22 نوفمبر 2017 بشأن مهمته وحظي بتأييد كامل من أعضاء المجلس لما حققته من إحياء عملية السلام بين الطرفين. زار السيد كولر أيضا مقر الاتحاد الأفريقي يومي 10 و 11 يناير 2018 حيث طمأنه رئيس المفوضية بدعم الاتحاد الأفريقي الكامل لمهمته.

119. في ضوء ما تقدم، قد يرغب المؤتمر في الإعراب عن تأييده لإعادة إطلاق عملية التفاوض بين الدولتين العضوين بهدف التوصل إلى حل دائم يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي ذات الصلة. قد يود المؤتمر أيضا أن يجدد دعوة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للدولتين العضوين، المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، إلى الدخول في محادثات مباشرة وجادة. بينما يقف الاتحاد الأفريقي على أهبة الاستعداد لتشغيل لجنة رؤساء الدول والحكومات بشأن الصحراء الغربية في الوقت المناسب، قد يرغب المؤتمر في دعوة الطرفين إلى التعاون الكامل مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد هورست كوهلر. قد يرغب المؤتمر كذلك في أن يطلب من المغرب، بوصفها دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، السماح لبعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي بالعودة إلى العيون والصحراء الغربية، فضلا عن السماح برصد مستقل لحقوق الإنسان في الإقليم. قد يود المؤتمر كذلك في أن يكرر دعواته المتكررة، ولا سيما إعلانه الذي اعتمده في دورته العادية الرابعة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا يومي 30 إلى 31 من يناير 2015، بشأن منتدى كرانز مونتانا، وهي منظمة مقرها سويسرا، على الكف من عقد اجتماعاتها في مدينة الداخلة في الصحراء الغربية. يناشد المؤتمر جميع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة مقاطعة الاجتماع القادم المقرر عقده خلال الفترة من 15 إلى 20 مارس 2018.

باء. القضايا المواضيعية

أ. منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

120. ظل الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار. لقد شهدت الأشهر الماضية قدرا من أشد أعمال الإرهاب فتكا في القارة حتى الآن. وتشمل هذه الهجمات انفجار 14 أكتوبر 2017 في مقديشو الذي أسفر عن مقتل أكثر من 500 شخصا، والهجوم الذي وقع في سيناء في 24 نوفمبر، والذي قتل فيه 311 من المصلين. وقعت أيضا هجمات مستمرة وقاتلة ضد المدنيين الأبرياء وحفظة السلام في منطقتي الساحل وبحيرة تشاد. وتتأثر القارة كذلك تأثرا عميقا بالتطورات الأمنية والسياسية خارج المنطقة. ومع الهزيمة العسكرية لما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش) في الشرق الأوسط، تسعى المجموعة إلى جعل القارة، ولا سيما شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، ملاذها الآمن. يشكل الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأفريقيين والأجانب العائدين إلى القارة تهديدا أمنيا خطيرا حيث لم يكن تتوفر لدى العديد من الدول الأفريقية استعدادات بالقدر الكافي لمواجهة هذا التهديد.

121. وبناء على ذلك، واصل الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب، دعم الدول الأعضاء وبناء قدراتها مع التركيز على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف.

122. نظم المركز أيضا بالتعاون مع وحدة الاندماج والاتصال في منطقة الساحل وعصبة العلماء والباحثين والأئمة في منطقة الساحل حلقة عمل إقليمية للقادة الدينيين من بلدان عملية نواكشوط لتعزيز التسامح والوقاية من التطرف في التعليم الديني. عقدت حلقة العمل في 11 ديسمبر 2017 في الجزائر

العاصمة. كما عقد الاجتماع الثاني للمنسقين الإقليميين المعنيين بمكافحة الإرهاب في مقر المركز في الجزائر العاصمة يومي 14 و 15 ديسمبر 2017. سعى الاجتماع إلى تعزيز الاستجابات الإقليمية والإقليمية المشتركة للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال وضع برامج موحدة كفيلة بتسهيل التنسيق بين الأقاليم واستكشاف أوجه التآزر في العمليات وبناء القدرات.

123. وعقد المركز أيضا اجتماعه الحادي عشر لممثلي الدول الأعضاء والمنسقين الاقتصاديين الإقليميين ومراقبي الآليات الإقليمية في الجزائر العاصمة من 17 إلى 19 ديسمبر 2017. ضمّ الاجتماع المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب ونقاط الاتصال الإقليمية من 50 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، بالإضافة إلى ممثلي منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. أتاح الاجتماع الذي دام ثلاثة أيام، والذي افتتحه مفوض السلم والأمن، لمراكز التنسيق الوطنية والإقليمية تحليل الوضع الحالي للإرهاب في القارة، واعتماد خطتها الاستراتيجية للفترة 2018-2020 وتنسيق الإجراءات، ورسم خارطة الطريق إلى الأمام من حيث التقدم بأهداف القارة لمكافحة الإرهاب، من أجل عمل مشترك ومنسق أكثر تحديدا. قدم كل من الاجتماعين توصيات هامة من بينها ضرورة استعراض هيكل المركز وإعطائه الهياكل الأساسية والتمويل اللازمين لتمكينه من تنفيذ ولايته تنفيذا تاما.

124. علاوة على ذلك، من خلال الشراكات المستمرة في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، شارك المركز في تنظيم ورشة حلقة عمل: فريق العمل المعني ببناء القدرات في إقليم غرب أفريقيا وسهل تنظيم ورشة عمل حول الصلة بين الجريمة العابرة للحدود الوطنية والجريمة المنظمة والإرهاب، وتم عقد الورشتين في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية، من 23-24 و 25 أكتوبر 2017، على التوالي. علاوة على ذلك عقد المركز مؤتمرا حول الاختطاف من أجل الحصول على الفدية يومي 23 -24 أغسطس في الجزائر العاصمة، اشتركت في تنظيمه فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، وتدريب القيادة: عملية تشغيل أفريقيا في الفترة من 4 إلى 8 سبتمبر 2017، في مقره في الجزائر العاصمة بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للجمارك التي أطلقت عملية تقوم ضباط من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بموجبها إجراء تدخلات منسقة تستهدف الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وحركة الإرهابيين.

125. خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقى المركز جائزة عام 2017 المرموقة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لجهوده ومساعدته للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعالميتها.

126. شرعت آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة (الأفريبول) أيضا في تنفيذ خطة عملها الثلاثية بعد عقد مؤتمرها العام الأول وتوقيع اتفاقية المقر في مايو 2017. وفي 24-25 أكتوبر 2017، نظمت " الأفريبول " حلقة لبناء القدرات بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجريمة السيبرانية والإرهاب. كما عقدت الأفريبول اجتماعا لتعزيز التعاون في مكافحة الجريمة السيبرانية، يومي 13 و 14 ديسمبر 2017 في الجزائر العاصمة. حدد الاجتماع إجراءات ينبغي اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتعزيز قدرات أجهزة الشرطة على منع ومكافحة الجريمة السيبرانية.

127. قامت لجنة دوائر الاستخبارات والأمن في أفريقيا، في إطار ولايتها، بإحاطة مجلس السلم والأمن بانتظام بالتهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية في القارة. ولا يزال تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين وكالات الاستخبارات ركنا أساسيا من أركان التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، عقد مفوض السلم والأمن الاجتماع المشترك الأول لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن للدول الأعضاء والمنظمات المشاركة في عمليتي نواكشوط وجيبوتي في مقر

الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 10 نوفمبر 2017. تمخض عن الاجتماع مجموعة من نقاط العمل لزيادة التآزر والتعاون بين البلدان الأعضاء والمنظمات لمعالجة التهديد المتزايد للإرهاب والجريمة والروابط بينهما.

128. عقد في يومي 10 و11 ديسمبر 2017 منتدى رفيع المستوى للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في وهران، الجزائر تحت عنوان "استجابات فعالة ومستدامة لمكافحة الإرهاب: نهج إقليمي". وشجع المنتدى الذي نظم بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وحكومة الجزائر على اتباع نهج وقائي واستجابة يركز على معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب ومكافحة الأيديولوجيات العنيفة والاستجابات الفعالة للعدالة الجنائية، وعمليات متكاملة لتحقيق الاستقرار ودعم السلام. وأبرز الاجتماع أن أفريقيا وضعت مبادئ وأطر توجيهية في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في القارة. وهناك حاجة الآن إلى تجدد الإرادة السياسية القوية والعمل الفعال على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي هذا الصدد، ناقش الاجتماع التدابير والممارسات الجيدة لمعالجة مجموعة من المسائل في مجالات الوقاية والعدالة الجنائية وتبادل المعلومات والاستخبارات ومكافحة تمويل الإرهاب ومناولة تدفقات المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتحقيق الاستقرار والمصالحة وإعادة التأهيل، وكذلك مناهج إقليمية منسقة وبناء القدرات.

جيم. تنفيذ جوانب مختلفة من المنظومة الأفريقية للسلم والأمن

أ. صندوق السلام:

129. خلال الفترة قيد الاستعراض، كثفت الدول الأعضاء والمفوضية جهودها المشتركة نحو تسريع عملية تفعيل صندوق السلام ضمن الإطار العام لتمويل الاتحاد. من المشجع أنه حتى وقت صياغة هذا التقرير تم تأمين 29.5 مليون دولار أمريكي من مساهمات الدول الأعضاء. ويمثل ذلك جهدا كبيرا من الدول الأعضاء لتحقيق هذا المستوى من التمويل غير المسبوق لصندوق السلام. وقد حان الأوان الآن لاستكمال الهيكل التنظيمي للإدارة صندوق السلم الإشراف عليه، كما هو ورد في بيان مجلس السلم والأمن الصادر عن اجتماعه الـ689 المنعقد في 30 مايو 2017. يرجى من الدورة العادية الثلاثين للمؤتمر اعتماد الهيكل التنظيمي لصندوق السلام كما اقترحت المفوضية.

ب. القوة الأفريقية الجاهزة

130. عقب نجاح عملية التدريب الميداني في منطقة أماني أفريقيا الثانية، اعتمد المؤتمر المقرر Assembly/AU/Dec.589 (XXVI) في يناير 2016، الذي يطلب من المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية التحقق من حالة استعداد القوات الإقليمية الجاهزة ". وفي سباق وتنفيذ المقرر المؤتمر هذا، بحث الاجتماع العادي العاشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن، الذي عقد في أديس أبابا، إثيوبيا في 9 يناير 2018، وأجاز تقرير وتوصيات فريق الخبراء المستقل برئاسة البروفيسور إبراهيم غمباري، المعني بالتحقق من قدرات القوة الأفريقية الجاهزة وتأكيدها والتصديق عليها، فضلا عن خطة عمل مابوتو الخمسية (2016-2020) بشأن تعزيز القوة الافريقية الجاهزة.

131. اعترفت اللجنة الفنية للدفاع والسلامة والأمن أيضا بالتقدم المحرز في تفعيل القاعدة اللوجستية للقوة الافريقية الجاهزة، التي افتتحها مفوض السلم والأمن ورئيس وزراء الكاميرون في 5 يناير 2018. رحب الاجتماع كذلك بحصول المفوضية على معدات نظام القيادة والتحكم والاتصالات والمعلومات

ووضع التكاليف المشتركة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلم، باعتبارها مراحل رئيسية في تطوير القوة الأفريقية الجاهزة.

132. وفي ضوء ما ورد أعلاه، حثت اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن جميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على مواصلة دعم تحقيق التشغيل الكامل للقوة الافريقية الجاهزة، بما في ذلك الانتهاء السريع من الإطار القانوني بشأن تشغيل القوة الافريقية الجاهزة بحلول يونيو 2018. وعلاوة على ذلك، طُلب من المفوضية التعجيل بمبادئ عمليات الاتحاد الأفريقي دعم السلم وعمليات استعراض مفهوم القوة الافريقية الجاهزة لتقديمها إلى الاجتماع العادي المقبل للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن. ومن الجدير بالملاحظة أنه تم تقديم إعلان الاجتماع العادي العاشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن إلى المؤتمر كوثيقة عمل مستقلة.

133. تجدر الإشارة أيضا إلى أن الاجتماع العادي العاشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلم والامن طلب من جميع أصحاب المصلحة المعنيين تقديم الدعم لمواءمة أنشطة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات مع القوة الأفريقية الجاهزة وتعزيز التعاون مع القوة الأفريقية الجاهزة وجميع الائتلافات المخصصة، وهي القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ومجموعة القوة المشتركة لدول الساحل الخمس، وفريق العمل المعني بمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة مع إطار القوة الأفريقية الجاهزة.

ج. <u>إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع</u>

134. خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل الاتحاد الأفريقي إحراز تقدم في تنفيذ سياسة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في أفريقيا. وأدى إنشاء مفوضية الاتحاد الأفريقي فريق العمل المشترك لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات الذي يهدف إلى ضمان التنسيق الفعال للتوجيه الاستراتيجي بشأن إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، إلى توليد قوة دفع جديدة في هذه العملية. قام فريق العمل بعضوية مكاتب الاتصال للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، بأنشطة مشتركة شهدت تعزيز التآزر والتنسيق في الدول الأعضاء التي تنفذ أنشطة إعادة الإعمار والتنمية. ولضمان الاتساق، يجري وضع اللمسات الأخيرة على إطار عمل قائم على النتائج لمدة خمس سنوات بشأن إعادة الإعمار والتنمية في أوائل عام 2018، لتوجيه تنفيذ مبادرات الاتحاد الأفريقي.

135. في إطار مشروعها لسياسة الأثر السريع/ تعزيز السلام، قدمت المفوضية من خلال مكاتب الاتصال التابعة لها دعما لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإعادة تأهيل سجن الشرطة القضائية في باندیم وفي غينيا بيساو وشراء وتثبيت معدات مراقبة الحدود/ الأمن، ودعم تعليم الفتيات من خلال كلية مجموعة غراند باسا المجتمعية في ليبريا، ومشاريع عديدة لبناء السلام على مستوى المجتمع المحلي في الصومال، ومشروع سيادة القانون في مدغشقر.

136. علاوة على ذلك، وبغية توضيح المناهج ذات الصلة والموارد اللازمة، نُظمت ورشة عمل حول تعزيز إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات من خلال الشراكات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، لمنع النزاعات وإدارتها وحلها في هراري، زيمبابوي، من 25 إلى 27 أكتوبر 2017. كان الهدف العام من ورشة العمل هو تمكين الاتحاد الأفريقي من تقديم مساهمته في تنفيذ خارطة طريق لوساكا الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020 من خلال تعزيز القدرات المؤسسة في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية من أجل إرساء الاستقرار، وبناء السلم، وإعادة االإعمار. وفي إطار التعاون المذكور أعلاه بشأن تنفيذ سياسة إعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، تم اقتراح عقد

اجتماعين سنويين مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية المعنية بإعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع على المستويين الفني والسياسي. سيعقد الاجتماع الفني في الربع الثاني من عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت ورشة عمل هراري على مذكرة توجيهية تحدد وتقدم الوضوح السياقي بغية تعزيز التنسيق والتعاون بشأن الجوانب العملية للتدخلات المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع فيما بين مختلف الجهات الفاعلة، ولا سيما المفوضية والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والشركاء الآخرين مثل البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة فضلا عن الشركاء الثنائيين.

137. في سياق فريق العمل المشترك بين الإدارات المعني بإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات، قادت المفوضية والأمم المتحدة بعثة تقييم مشتركة إلى السودان من 7 إلى 16 نوفمبر 2017. زار فريق التقييم مواقع الفريق في ولايات دارفور التي تم إجلاؤها من قبل اللعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وأجرى المشاورات مع السلطات الحكومية والمجتمعات المتضررة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدبلوماسي في الخرطوم. وكان الهدف من التقييم هو تقديم تقرير إلى قيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن التقدم المحرز في المرحلة الأولى من عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتوصيات مفصلة بشأن نطاق ووتيرة المرحلة الثانية، على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2363 (2017).

138. عقب إجراء حوار تفاعلي بين مجلس السلم والأمن ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، في أديس أبابا في 8 ديسمبر 2017، وتوقيع مفوض السلم والأمن على مذكرة تفاهم مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، يستعد الاتحاد الأفريقي لزيادة تعزيز تنفيذ سياسة إعادة الإعمار والتنمية التي ينبغي أن تسهم في إقامة شراكة استراتيجية أكثر قابلية للتنبؤ في مجالات منع نشوب النزاعات والحوار السياسي والمصالحة الوطنية والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان.

139. ومن أجل المضي قدما، يخطط الاتحاد الأفريقي لتوسيع نطاق جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار في القارة، حيث يهدف إلى إدارة عمليات الانتقال من الاستقرار الأولي التي غالبا ما تكون له بصمة عسكرية ثقيلة، إلى بناء السلام على المدى الطويل مع التركيز على إعادة الإعمار وتنشيط مؤسسات الخدمة العامة، والتنمية الاجتماعية -الاقتصادية والسياسية ذات الأجل القصير والمتوسط. وفي هذا الصدد، عقدت المفوضية في شراكة مع لجنة حوض بحيرة تشاد مؤتمرا إقليميا في نجامينا، تشاد، من 2 إلى 4 نوفمبر 2017، برئاسة مفوض السلم والأمن والسيد صديق عبد الكريم حجار، وزير المياه والصرف الصحي في جمهورية تشاد، ممثلا لرئيس الوزراء، كخطوة أولى في عملية وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار للمناطق المتضررة من قبل جماعة بوكو حرام الإرهابية. ومن المقرر عقد مؤتمر إقليمي للمتابعة في الربع الأول من عام 2018 لاستكمال استراتيجية إقليمية شاملة ترشد مختلف المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من أنشطة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وعلى نفس المنوال، سيتم أيضا توسيع نطاق جهودنا لبناء السلام في الصومال والسودان في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على التوالي.

140. ينبغي التأكيد على أن إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات يتطلبان استثمارات ضخمة، لا سيما من الناحية المالية، التي كثيرا ما تكون عير متاحة بسهولة في القارة. ومن ثم، فإنه من الضروري بذل الجهود لتعبئة القطاعين العام والخاص، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والشركاء، وفي إطار مبادرة التضامن الأفريقي، لإعادة تجميع الجهود من أجل توفير دعم يعول عليه للبلدان الخارجة من النزاع في افريقيا.

141. وفي ضوء ما تقدم، قد يرغب المؤتمر في أن يجدد دعوته إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية لإعطاء الأولوية لدعم وتنفيذ أنشطة تنمية الإعمار بعد انتهاء

النزاع في المناطق الخارجة من النزاع. وقد يرغب المؤتمر أيضا في دعوة المفوضية إلى مواصلة تعبئة الدعم لإطار سياسة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، بما في ذلك من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، دعما للبلدان الخارجة من النزاع بغية منع الانتكاس والنهوض بتجديد القدرة على الصمود.

د. <u>الإنذار المبكر القاري ومنع النزاعات</u>

142. واصلت المفوضية جهودها لتعزيز قدرتها على توفير المعلومات والتحليلات في الوقت المناسب من خلال تطوير مختلف المنتجات، بما في ذلك إعداد تقارير الإنذار المبكر وإحاطات المسح الأفقي المنتظمة إلى مجلس السلم والأمن. واستمرت المشاركة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآلية الإقليمية، من بين أمور أخرى، من خلال المساعدة المقدمة إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمشاورات الأولية بشأن الإنذار المبكر مع اتحاد المغرب العربي. وبعد التشاور مع منظمات المجتمع المدني الأفريقية في مايو 2017 بهدف تعزيز التعاون في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، شرعت إحدى منظمات المجتمع المدني في تقديم معلومات الإنذار المبكر عن نظام الإنذار المبكر القاري. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من حكومة غانا للحصول على الدعم الفني، وبعثة التقييم الأولي إلى غانا في يوني 2017، قدمت المفوضية الدعم لغانا في إجراء تقييمها للضعف الهيكلي والقدرة على الصمود في البلد في أكتوبر 2017. وواصلت المفوضية تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء في إنشاء وتعزيز هياكل السلام الأساسية الوطنية، بما في ذلك إنشاء نظم للإنذار المبكر وغرف لمتابعة العمليات. وفي هذا الصدد، تقوم ست دول أعضاء بالفعل بإنشاء نظمها الوطنية للإنذار المبكر بدعم من المفوضية.

143. خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي أيضا مع الدول الأعضاء متابعة عملها لتعيين الحدود وترسيمها. نظم برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي ورشة عمل لبناء الثقة بين جزر القمر ومدغشقر، عقدت من 1 إلى 3 أغسطس 2017 في أديس أبابا، إثيوبيا، من أجل إيجاد منبر موات لبدء عملية تعيين الحدود البحرية المشتركة بينهما. ويسر البرنامج الدورة الخامسة للجنة الفنية المشتركة بين أوغندا وجنوب السودان، التي عقدت من 29 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2017، في كمبالا، لاستعراض تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للجنة الفنية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود الدعم إلى الدورة السابعة للجنة المشتركة لترسيم الحدود بين جنوب السودان والسودان، التي عقدت من 7 إلى 12 ديسمبر 2017، في ديبر زيت، إثيوبيا لمواصلة تنفيذ اتفاق قضايا الحدود، الموقع في عام 2012. وفيما يتعلق ببناء القدرات، تم تنظيم تدريب على استخدام البرمجيات للمساعدة في جهود ترسيم الحدود بين ولايات بحيرة تنجانيقا في الفترة من 13 إلى 17 نوفمبر 2017 في أديس أبابا. وفيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود، يواصل برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود الدعوة إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود (اتفاقية نيامي). نظمت المفوضية اجتماعا للتصديق على مشروع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود، من 06 إلى 8 نوفمبر 2017 في أديس أبابا. وعقدت المفوضية أيضا اجتماعها التنسيقي الثالث بين برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في الفترة من 9 إلى 10 نوفمبر 2017، في أديس أبابا، من أجل تطوير مجالات التعاون.

ه. <u>نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن</u>

144. كان التقدم المحرز في العمليات الوطنية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن بطيئا.تتعلق التحديات الرئيسية التي تواجه عمليات إصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني بانعدام الأمن المستمر وعدم وجود استراتيجيات وطنية مناسبة لتحقيق السلم والأمن المستدامين. تبذل بعض الدول الأعضاء الخارجة من النزاع جهدا مضنيا لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام الشامل. وفي كثير من الحالات، يغيّب الجهودَ الوطنية الافتقارُ إلى الحكم السليم وردود الفعل السيئة للتحديات السياسية .وهذه العوامل مجتمعة تظل تعرقل ظهور بيئة مواتية لعمليات فعالة في كل من إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التقليدية. ومع ذلك، لا تزال المفوضية ثابتة في دعمها التنفيذي والفني للدول الأعضاء.

145. في مدغشقر، قامت المفوضية، بدعم من الشركاء، بنشر مستشارين اثنين من قطاع الأمن الخاص لدعم عملية استكمال وإجازة الخطط الاستراتيجية والتشغيلية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن.

146. في السودان، شاركت المفوضية بشكل كامل في عمليتي تقييم أجراهما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإعادة تشكيل البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتقليص حجمها. وتم ذلك في دارفور في مارس ونوفمبر 2017. وسلطت هاتان العمليتان الضوء على ضرورة قيام حكومة السودان بتعزيز الجيش، والأجهزة الأمنية ودوائر العدل والإصلاحيات في دارفور، لكي تتمكن من السيطرة الفعالة على المناطق التي أخلتها قوات البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

147. بخصوص الأنشطة المتصلة بدعم بناء القدرات في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبعثات الاتحاد الأفريقي، واصلت المفوضية، بالتعاون مع الشركاء، تنظيم دوراتها التدريبية. أعدت المفوضية أيضا 6 وثائق توجيهية حول إصلاح قطاع الأمن، وتغطي قضايا تتعلق بمسائل الجنسين وإصلاح قطاع الأمن، وأنجزت مهام تقييم الاحتياجات، ومواءمة التشريعات المتعلقة بالأمن الوطني، ووضع مدونات لقواعد السلوك لمؤسسات الأمن الأفريقية، والممارسات الجيدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، ورصد وتقييم عمليات إصلاح قطاع الأمن.

148. يظل إشراك المجتمع المدني عنصرا هاما في إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن. في هذا الصدد، استضافت المفوضية من 1 إلى 3 نوفمبر 2017 ورشة العمل الأولي حول إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات إصلاح قطاع الأمن والعدالة، بهدف بناء قدرات منظمات المجتمع المدني الأفريقية على المشاركة في عمليات إصلاح الأمن والعدالة وإتاحة منبر للحوار والتفاعل المستمرين بين منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية.

149. وفيما يتعلق بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عقدت المفوضية بالاشتراك مع لجنة حوض بحيرة تشاد، مؤتمرا إقليميا لتحقيق الاستقرار من 2 إلى 4 نوفمبر 2017 في نجامينا .شكل المؤتمر الخطوة الأولى نحو وضع استراتيجية إقليمية شاملة من شأنها أن تساعد على قيادة وترشيد مختلف المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من أعمال بوكو حرام الإرهابية في الإقليم. وستشمل الاستراتيجية الإقليمية المتعددة الجوانب الاستجابات الإنسانية الفعالة والإنعاش المبكر لتشجيع عودة النازحين داخليا واللاجئين؛ ومواءمة الممارسات الإقليمية في التعامل مع المقاتلين الذين فكوا الارتباط مع الجماعة، وتعزيز مسائل الأمن والإدارة الإقليمية بغية معالجة الظروف التي أدت إلى ظهور بوكو حرام .

150. في غينيا بيساو، نظمت المفوضية وأجرت تدريبا على اكتساب المهارات دام 3 أشهر، من أكتوبر إلى ديسمبر 2017، لصالح موظفي قطاع الدفاع والأمن، بالتعاون مع حكومة غينيا بيساو، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي للمتقاعدين من أفراد القوات المسلحة.

151. وفي إطار المرحلة الجديدة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للاتحاد الأفريقي، تقوم المفوضية أيضا بوضع الصيغة النهائية لعدد من المذكرات التوجيهية التشغيلية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تهدف إلى مساعدة الممارسين الوطنيين والإقليميين على تصميم مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها وتقييمها .وتغطي المذكرات التوجيهية عددا من القضايا الناشئة والمتصلة بالموضوع مثل المقاتلين الأجانب، منع ومكافحة التطرف العنيف، النساء والأطفال، فضلا عن دعم حقوق الإنسان في تدخلات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

و. مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها

152. إن العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير الحكومية والإرهابيون والمجرمون في جميع أنحاء القارة هو تذكير دائم بما يمكن أن يقع من موت ودمار بفعل تسريب الأسلحة والذخائر والاتجار غير المشروع بها. ومع ذلك، لا تزال هناك مواطن نقص خطيرة في الوقاية والاستجابة على الصعيدين الوطني والإقليمي .من جانبها، أطلقت المفوضية مبادرة لإدارة سلامة الذخائر بغية مساعدة الدول على تحديد الثغرات في الأمن والسلامة المادية ومعالجتها، وبناء قدرات مستدامة على إدارة المخزونات الوطنية، ومنع التسريب والانفجارات العرضية .وكانت غينيا بيساو من بين البلدان التي تلقت المساعدة في 2017 من خلال التدريبات والتقييمات الفنية .أكملت المفوضية أيضا عملية تقييم قائمة الممارسين الأفريقيين المرشحين لتولي مهام مديري الأسلحة والذخائر والذين سيتم نشرهم في الدول الأعضاء الراغبة لمساعدتها على بناء القدرات الوطنية.

ز. نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها

153. عقدت اللجنة الأفريقية للطاقة النووية دورتها العادية الثامنة في 10 نوفمبر 2017 في أديس أبابا على خلفية التحديات المالية والإدارية الخطيرة التي تعرقل تفعيل أمانتها وتنفيذ برنامج العمل . وقررت الدورة عقد مؤتمر الدول الأطراف في أقرب وقت ممكن في 2018، لمناقشة التدابير اللازمة لوضع أمانة اللجنة على المسار الصحيح.

154. واستجابة للدعوة التي وجهها المجلس في اجتماعه الـ584 المنعقد في 29 مارس 2016، نظمت المفوضية ورشة عمل تدريبية لصالح جهات الاتصال الوطنية الأفريقية بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية. أسفرت الورشة عن فهم أفضل لأدوار ومسؤوليات جهات الاتصال الوطنية، وقدمت تدريبا على جوانب مختارة من التنفيذ الوطني، بما في ذلك وضع تشريعات وخطط عمل وإعداد إجراءات بناء الثقة.

ح. المرأة والسلم والتنمية

155. تمحورت جهود المفوضية في مجال المرأة والسلم والأمن في سنة 2017 حول ثلاثة فروع رئيسية هي: سد الفجوة بين السياسات والتنفيذ، تعزيز دور المرأة وقيادتها في عمليات السلام، وبعثات كسب التأييد الرفيعة المستوى لإبراز القضايا الرئيسية التي تؤثر على المرأة، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات .وتماشيا مع ذلك، يقوم مكتب المبعوث الخاص لشؤون المرأة والسلم والأمن حاليا باستكمال صياغة إطار نتائج قاري لرصد تنفيذ الدول الأعضاء للالتزامات وإحراز تقدم بشأن المرأة والسلم والأمن ورفع تقارير عنه .إضافة إلى ذلك، كرس مجلس السلم والأمن خلال الفترة قيد الدراسة اجتماعه الـ728 المنعقد في 31 أكتوبر 2017 لجلسة مفتوحة حول موضوع "دور المرأة

في منع ومكافحة التطرف العنيف في أفريقيا"، وذلك إحياء لذكرى اعتماد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار رقم 1325 (2000) بشأن المرأة والسلم والأمن .وتم إيفاد بعثة تضامن رفيعة المستوى مشتركة بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة نائب الأمين العام للأمم المتحدة والمبعوث الخاص لرئيس المفوضية المسؤول عن شؤون المرأة والسلم والأمن، بمشاركة المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع .ودعمت المنظمتان أيضا إنشاء شبكة من أجل التحول في أفريقيا من قبل القيادات النسائية الأفريقية، مع التركيز على السلام والحكم والتنمية المستدامة.

ط. الأطفال في أوضاع النزاعات المسلحة في أفريقيا

156. يتولى مجلس السلم والأمن النظر في مسألة حماية الأطفال في أوضاع النزاع باعتبارها مسألة شاملة للقطاعات في جميع قراراته .خصص مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ706 المنعقد في 26 يوليو 2017 لجلسة مفتوحة حول موضوع "تجنيد الأطفال/ الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في النزاعات المسلحة في أفريقيا"، أعرب فيها المجلس عن قلقه البالغ إزاء العدد الكبير للأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات، وما يترتب على ذلك من فقر مدقع، مما يؤكد أن هذا الاتجاه المثير للقلق يحتاج إلى تلقي الاهتمام اللازم من القادة السياسيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، تماشيا مع مقرر المؤتمر الصادر في يناير 2017 بشأن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020.

ي. أنشطة هيئة الحكماء

157. تماشيا مع المادة 11 من بروتوكول السلم والأمن، وتبعا لتوصيات رئيس المفوضية، عينت الدورة العادية التاسعة والعشرون للمؤتمر، والتي عُقدت في يوليو 2017، الأعضاء الخمسة الجدد في هيئة الحكماء، وهم السيد هيفيكيبوني بوهامبا من ناميبيا عن إقليم الجنوب الأفريقي، والسيدة إلين جونسون سيرليف من ليبريا عن إقليم غرب أفريقيا؛ والدكتور سبيسيوسا واندير كازيبو من أوغندا عن إقليم شرق أفريقيا؛ والسيد عمرو موسى من مصر عن إقليم شمال أفريقيا؛ والسيدة أونورين نزيت بيتيغي من الجابون عن إقليم وسط أفريقيا. تم تنصيب أعضاء الهيئة الجدد يومي 4 و5 أكتوبر 2017 في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وتم انتخاب السيد هيفيكيبوني بوهامبا رئيسا لها من أكتوبر 2017 إلى سبتمبر 2018. كما وافقت هيئة الحكماء على طرائق انتخاب رئيسها، التي تشمل جملة من الأمور منها تناوب الرئاسة بين النساء والرجال كل سنة. اعتمدت الهيئة أيضا برنامج عملها حتى ديسمبر 2018، ويتضمن جملة من الأمور منها إعطاء زخم إضافي لجهود الاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، من خلال خمسة تأملات مواضيعية بشأن التهديدات الناشئة للسلم والأمن: (أ) آفاق الديمقراطيات المتعددة الأحزاب في أفريقيا المعاصرة: ما هو دور عمليات الحوار المنظم على المستوى الوطني؛ (ب) الهجرة والأمن البشري: فهم الهجرة غير النظامية والقسرية من أفريقيا والتخفيف من حدتها؛ (ج) النهوض بالشباب كقوة لإرساء السلم وإعادة الإعمار والتنمية في أفريقيا؛ (د) تحسين الوساطة وحل النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية في جميع أنحاء أفريقيا؛ (ه) الدين والسلام والنزاع في أفريقيا: ازدواجية العقيدة.

158. تجدر الإشارة إلى أنه في مقرره الصادر في يوليو 2017 والقاضي بتعيين الأعضاء الجدد في هيئة الحكماء، قرر المؤتمر إنشاء "شبكة قارية للوساطة النسائية" (النساء الحكيمات - أفريقيا)، بوصفها هيئة فرعية لهيئة الحكماء، من أجل تعزيز المشاركة النشطة للمرأة في منع النزاعات والوساطة وبناء السلام في أفريقيا. وعليه، اتخذت هيئة الحكماء خطوات لتفعيل برنامج "النساء الحكيمات – أفريقيا" من خلال عقد لجنتها التوجيهية يومي 5 و6 أكتوبر 2017 في أديس أبابا، ومن خلال عقد جمعيتها العامة يومي 13 و14 ديسمبر 2017 في قسنطينة، الجزائر، حيث أرسى كلا الاجتماعين الأساس لإعداد طرائق نشر أعضاء "النساء الحكيمات – أفريقيا" للقيام بعمليات تضميد الجراح والحوار، ولا سيما في المجتمعات الحدودية، وأساليب إقامة الشراكات مع القطاع الخاص بهدف المساعدة على مواصلة الحوار من خلال المشاريع ذات التأثير السريع.

159. وأخيرا، قامت هيئة الحكماء، التي تعمل بتنسيق وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بصفتها الشبكة الأفريقية للحكماء التي تجمع بين الجهات الفاعلة في مجال الوساطة، بعقد الخلوة الخامسة للهيئة يومي 16 و17 نوفمبر 2017، في كمبالا، أوغندا، حول موضوع "اتجاهات الديمقراطية والانتخابات والحكم في أفريقيا وآثارها على إحلال السلام". وإذ تصادف هذه السنة الذكرى العاشرة لتقرير هيئة الحكماء عن الانتخابات لعام 2007، بحث خلوة هذه السنة الحالة الراهنة للديمقراطية في أفريقيا من خلال إيلاء اهتمام خاص لكل من الانتخابات والعمليات الانتخابية، والحكم، وحالة تنفيذ الأطر القانونية والمعيارية القائمة. كما قدمت الخلوة الفرع الأوغندي من النساء الحكيمات - أفريقيا.

دال. الخاتمة

160. في الواقع أنّ الصورة العامة لوضع السلم والأمن في القارة لا تزال مختلطة، مع أوضاع آخذة في التحسن، في حين لا تزال بلدان أخرى تواجه تحديات، مما يتطلب بذل جهود أكثر استدامة من جانب الاتحاد الأفريقي. يعزز التنظيم الناجح للانتخابات في ليبيريا أهمية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات في القارة. ولا يزال استمرار العنف في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية يشهد على انتشار الصراعات الداخلية في أفريقيا. وحتى إذا كان الاتجاه العام على الأقل، فيما يتعلق بالصراعات المشتركة بين الدول والصراعات الداخلية، يتناقص دون شك.

161. ليس هناك حاجة إلى إعادة التأكيد على أنّ الإرهاب والتطرف العنيف اللذين يتغذيان على عائدات الجريمة المنظمة العابرخ للحدود الوطنية بمختلف أشكالها، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والبشر والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يشكلان بلا شك أخطر تهديد للسلم والأمن والاستقرار في القارة. شهدت الصومال هذه السنة أكثر الهجمات فتكا في تاريخ الإرهاب في القارة، في حين لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تمثل حتى يومنا هذا الحصن الوحيد ضد السيطرة على البلد من قبل الجماعات الإرهابية، ولا سيما الشباب، إلى أن تتمكن القوات الوطنية الصومالية من تولي السيطرة. في مالي ومنطقة الساحل، تستفيد مختلف الجماعات الإرهابية من المساحات الشاسعة للصحراء، مما يثير شكوكا متزايدة كل يوم بشأن استقرار بلدان المنطقة، التي كثيرا ما تتفاعل بطرق جماعية، كما يشهد على ذلك إنشاء وتفعيل القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس. وفي حوض بحيرة تشاد، تواجه بلدان المنطقة أعمالا مميتة يوميا تشنّها جماعة بوكو حرام الإرهابية، على الرغم من كل النجاحات التي حققتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

162. من الواضح أن مجلس السلم والأمن اضطلع بعدد من الأنشطة، بالإضافة إلى اجتماعاته العادية، خلال الفترة قيد الاستعراض، لإيجاد مخرج من الأزمات والنزاعات في القارة. وتشمل هذه الأنشطة، بين جملة أمور أخرى، منها التفاعل مع مختلف الشركاء، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأوروبي، فضلا عن أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى. علاوة على

ذلك، أكدت البعثات الميدانية لبلدان حوض بحيرة تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية الدور الاستباقي الذي يمكن أن يقوم به مجلس السلم والأمن في القارة بصفة خاصة في بناء السلم والدبلوماسية الوقائية. وأتاحت هذه التعهدات فرصة لمجلس السلم والأمن لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بتحسين عملية اتخاذ القرارات، استنادا إلى الديناميات على أرض الواقع.

163. لا شك في أن الأزمات وأوضاع النزاعات في القارة تشير باستمرار إلى الحاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية والالتزام بمعالجة أسبابها الجذرية، وذلك لضمان إيجاد حل طويل الأجل يمكن من تجنب الانتكاس إلى العنف. وفي هذا السياق، يجب بذل مزيد من الجهود في مجالات الوقاية وبناء السلام وتوطيد السلام وتحقيق الاستقرار من خلال سياسات إعادة الإعمار والتنمية لتفرة ما بعد النزاع المدعومة بشكل جيد والتي تناسب كل بلد على حدة، ولا سيما البلدان الخارجة من حالات الأزمات أو الصراعات العنيفة. فإعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع تتطلبان استثمارات ضخمة، وخاصة من الناحية المالية، والتي غالبا ما تكون للأسف غير متاحة بسهولة في القارة. وبالتالي، فمن الضروري بذل الجهود لحشد القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء، فضلا عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في إطار مبادرة التضامن الأفريقي، لإعادة تجميع الجهود من أجل توفير دعم موثوق به للبلدان الخارجة من الصراع في أفريقيا. ولذلك، يجب على الاتحاد الأفريقي أن يواصل التأكيد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بالعمل من أجل تهيئة ظروف حياة أفضل للشعب الأفريقي بغية حمايته من الفقر وعدم المساواة والصراعات العنيفة.

164. وفي هذا الإطار، لا يزال مجلس السلم والأمن ملتزما، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، والمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية، بدعم من الشركاء، أولا وقبل كل شيء الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، بمواصلة بذل جهوده، ولا سيما في مجال الوقاية وتعزيز آليات الأمن الجماعي، على النحو المنصوص عليه في منظومة السلم والأمن اللإفريقية، لمواجهة التهديدات مثل الإرهاب والتطرف العنيف. وسواصل مجلس السلم والأمن الاضطلاع بولايته نحو الهدف القاري المتمثل في إسكات البنادق بحلول عام 2020 وتحقيق أفريقيا المزدهرة التي نريدها بحلول عام 2063.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Peace and Security Collection

2018-01-29

Report of the Peace and Security Council on Its Activities and the State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9036

Downloaded from African Union Common Repository